دور الصناعة والتكنولوجيا في التنمية : نظرة في أهمية ومكونات هيكل القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي

د. يوسف يعقوب سلطان *

المقدمة

يستهدف هذا البحث إلقاء بعض الضوء على التطور الحاصل في بنية القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وذلك من خلال استعراض الأهمية التي استحوذ عليها هذا القطاع في هذه الدول خلال الآونة الاخيرة فقد اجمعت الاغلبية الساحقة من دراسات التنمية على أن القطاع الصناعي يشكل القاعدة الاساسية لتنمية اقتصاديات البلدان المتخلفة والنامية ، ولكن الحاجة إليه تصبح أكثر الحاحا في سياق اقتصاديات تعتمد اعتمادا كليا على انتاج وتصدير مادة خام واحدة ـ وهي النفط ـ كما هو الحال في اقتصاديات دول مجلس التعاون .

وأصبح من البديهيات الاساسية التي عوّلت عليها دراسات وجهود التنمية منذ الخمسينات وحتى الآن التأكيد على عملية تصنيع البلدان المتخلفة اذا ما ارادت هذه البلدان ردم الهوّة العميقة المتعددة الجوانب ـ اقتصاديا واجتماعيا ـ التي تفصل بينها وبين البلدان الصناعية المتقدمة ، اذ ان الصناعة تمتلك الآليات القادرة على خلق الروابط الامامية والخلفية الضرورية ليس فقط للتوسع والنمو الداخلي (أي داخل القطاع الصناعي) وانما لتنمية بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى . فالصناعة تعتبر العمود الفقري في اقتصاد اي دولة . ويمكن اعتبار مدى توسعها وعمقها مؤشرا مهما في دراسة التطور الاقتصادي ومستوى التنمية بصورة عامة .

وتكتسب مزايا واهمية الصناعة ابعادا اخرى في بلدان الخليج العربي وذلك للخصوصيات

* مساعد المدير العام بمعهد الكويت للابحاث العلمية

الطبيعية والسكانية (Demographic) والاقتصادية التي تميّز هذه البلدان . وابرز هذه الخصوصيات الاعتماد الكلي على استخراج وتصدير مادة النفط الخام في الوقت الذي توفر لها هاتان العمليتان رؤوس اموال كافية ، يعتبر الافتقار اليها في بلدان اخرى من اهم العوامل المعوقة للتنمية الصناعية .

ونتيجة للوعي المتنامي حول دور الصناعة من جهة وخطورة الاعتماد وحيد الجانب على النفط لأسباب سوف يتم تناولها فيما بعد ، من جهة اخرى ، فقد اولت دول الخليج اهتماما جديا لضرورة التنمية الصناعية تمخض عن قيام قطاع صناعي مهم يتضمن فروعا صناعية عديدة يجري العمل المستمر على تعميقه وتوسيعه .

يتطرق هذا البحث الى اعطاء صورة عن مراحل تطور هذا القطاع والدور الذي اصبح يؤديه في الاقتصاد ومدى مساهمته في الناتج القومي الاجمالي . كما سيتناول هذا البحث تحليل تركيبة هذا القطاع في دول مجلس التعاون وسيتم استخدام مفهوم البنية للدلالة على تناسب العناصر المختلفة للقطاع والتي تشتمل على توزيعه على الفروع والانشطة الصناعية المختلفة وتصنيف منتجاته حسب طبيعة استخدامها في العملية الاقتصادية سواء كانت سلعا رأسمالية أو وسيطة أو استهلاكية ، ومعرفة مدى التوازن المتحقق في هذا المجال بالمقارنة مع الواقع الصناعي في البلدان الصناعية المتقدمة . ومن اجل استكمال عناصر هذا المفهوم فسوف يتم القاء ضوء على طبيعة القطاع الصناعي من زاوية العمالة ودورها وتركيبها وكذلك أسلوب ملكية المؤسسات الصناعية من اجل قياس مدى ما وصلت اليه آلية حركة توسع القطاع الذاتية هل نما وتطور، أو انه لا يزال في طبيعته مجرد قرار اقتصادي حكومي لم يولّد بعد تنمية صناعية ذاتية الحركة . واخيرا ، وحيث ان للتكنولوجيا دورا هاما في بناء الركائز الصناعية المختلفة والتي تعتبر الرافد الهام للتنمية الصناعية ، فسوف يتطرق هذا البحث الى دور التكنولوجيا ووسائل نقلها المختلفة والمعضلات المواجهة لها في عملية التنمية الصناعية .

يجب قبل ذلك إلقاء نظرة على معطيات الواقع العالمي للصناعة والتكنولوجيا من زاوية توزيعها الدوليين بصورة عامة واهم مؤشرات هذا الواقع واتجاهاته وذلك من اجل الوصول الى حكم دقيق وعادل حول جدوى ومدى التطور في البناء الصناعي في دول المجلس بعيدا عن التصورات والطموحات غير الواقعية ، وكذلك من اجل التعرف على المجالات التي يمكن للصناعة الخليجية ان تزدهر فيها .

الواقع العالمي للصناعة والتكنولوجيا

اذا كان في اطلاق تسمية « البلدان الصناعية » على تلك البلدان التي وصلت فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى مراحل متقدمة من التطور ، اشارة ضمنية الى اهمية ودور الصناعة في هذه التنمية وهذا التطور ومؤشرا عليها ، فانها في نفس الوقت تعكس الواقع العالمي بانقسام الامم الى اقلية صناعية متقدمة واغلبية متخلفة تفتقر الى الصناعة . بعبارة اخرى ان التوزيع غير المتساوي للصناعة العالمية وتركزها في بلدان دون غيرها ادى الى الانقسام الحاصل بين البلدان المتقدمة المختلفة وفقا لهذا التركز . فالاحصائيات العالمية تشير الى ان ٣٠ دولة فقط وهي التي تعرف بالبلدان الصناعية تنتج ٩٠٪ من الناتج العالمي لكافة السلع الصناعية ، على حين تنتج بقية الدول الأخرى التي تزيد على ١٢٠ دولة ١٠٪ فقط من الإنتاج العالمي[١] وهذا يشير الى ان الاغلبية الساحقة من بلدان العالم ، كنتيجة لهذا التوزيع ، يقع ضمن ما اصطلح على تسميته بالبلدان النامية او بلدان العالم الثالث . حيث يَتْبَعَ هذا التوزيع غير المتكافىء وينتج عنه اختلال حاد في توزيع الدخل العالمي . ففي عام ١٩٧٤ بلغ نصيب بلدان العالم الثالث (والذي يشكل ما يزيد على ٧٠٪ من سكان العالم) ، ٣٠٪ فقط من الدخل العالمي .[٢]

وتحتل الولايات المتحدة الامريكية مركز الصدارة في الاستحواذ على الدخل العالمي ، اذ يبلغ نصيبها اكثر من ثلث دخل العالم ، وكذلك بلغ نصيب اوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي خمس وثمن دخل العالم على التوالي ، اي ان نصيب هذه الدول مجتمعة يبلغ ثلثي دخل العالم بينما لا يتجاوز عدد سكانها ربع عدد سكان العالم .[٣]

ومع ان هناك اختلافات حادة في مستويات الدخول فيما بين بلدان العالم الثالث نفسها وخصوصا بعد الفورة التي حدثت في اسعار النفط الخام عام ١٩٧٤ ،[٤] تشترك هذه البلدان في سمة واحدة وهي ضعف مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج القومي الاجمالي لكل بلد

---

(١) احمد صالح التويجري ، (دور القطاع الصناعي في دول الخليج العربية في معادلة تراجع القطاعات الاخرى) ، التعاون الصناعي في دول الخليج العربي : عدد ٢٩ يوليو ١٩٨٧ ، ص. ٤٠ .

(٢) Aseniero. G., "Technology and Development: NIEO'S Quest for Technology Transfer" in Transforming the World Economy? Nine Critical Essays on the New International Econimc Order Ed. by Herb Addo. Hodder and Stoughton. London. 1984. p.222

(٣) د. اسكندر مصطفى النجار ، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية : وكالة المطبوعات، الكويت ـ ١٩٧٣، ص. ٧.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول هذه الاختلافات، انظر

Hoogvelt. A.M.M., The Third World in Global Development: The MacMillan Press Ltd. London. 1982.PP.15–72.

وبالتالي في مساهمتها في انتاج السلع الصناعية على الصعيد العالمي والتي لا تتعدى نسبة ١١٪ وهي نسبة لا تزال عند مستوى يقل كثيرا عن « هدف ليما » (Lima Target) والذي حدده المؤتمر الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو Unido) في مدينة ليما (بيرو) في عام ١٩٧٥ ، وهو زيادة نسبة هذه المساهمة الى ٢٥٪ بحلول العام ٢٠٠٠ .[٥] ومع ذلك فان هذه النسبة برغم ضآلتها النسبية تمثل بعض التقدم عما كان عليه الحال قبل عشرين سنة أو اكثر . إذ لم تكن تزيد عن ٨ر٧٪ في عام ١٩٦٣ . والجدول الآتي يبين التغير الحاصل في توزيع انتاج السلع الصناعية حسب المجموعات الاقتصادية المختلفة .

جدول (١)
تغييرات المساهمة في الانتاج الصناعي العالمي
١٩٦٣ - ١٩٨٤ (نسب مئوية)

الاعوام	البلدان النامية	البلدان المتقدمة ذات الاقتصادي السوقي (البلدان الرأسمالية)	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (البلدان الاشتراكية)
١٩٦٣	٧,٨	٧٧,٠	١٥,٢
١٩٧٠	٨,٤	٧٣,٣	١٨,٣
١٩٧٥	٩,٦	٦٧,٩	٢٢,٥
١٩٨٠	١٠,٧	٦٥,٥	٢٣,٨
١٩٨٤ *	١١ر٦	٦٣,٥	٢٤.٩

* أرقام عام ١٩٨٤ تقديرية .

المصدر : Colman D.& Nixon F., Economics of Change in Less Developed Countries. Philip Allan/Barns Noble Books, London, 1986 2nd Ed., P. 270

يبين هذا الجدول أن حصة البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي قد ارتفعت من ٨ر٧٪ في عام ١٩٦٣ الى ما هو مقدر بحدود ٦ر١١٪ في عام ١٩٨٤ . ويبين كذلك انخفاضا واضحا في نسبة مساهمة البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي

(٥) جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء: ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، ص. ٣٤.

(البلدان الرأسمالية) ، الا انه يمكن عزو هذا الانخفاض الى زيادة مساهمة البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط (البلدان الاشتراكية) اكثر مما هو زيادة في حصة البلدان النامية . وقد جاء ارتفاع حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي نتيجة النمو الذي سجله القطاع الصناعي في هذه البلدان والذي فاق معدل النمو السنوي لنظيره في البلدان الرأسمالية كما هو واضح من الجدول التالي :

جدول (٢)

معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة الصناعية

للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥

الاعوام	البلدان النامية	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
١٩٦٣ ـ ١٩٦٥	٦,٧	٦,٧	٩,١
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٦,٠	٥,٣	٩,٤
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٨,٧	٣,٢	٩,٠

المصدر: جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء . ترجمة احمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٦ ص ٣٤ .

وعلى الرغم من ان المعدل السنوي للانتاج الصناعي في البلدان النامية قد سجل تقدما اكبر من قرينه في البلدان الصناعية الرأسمالية ، يجب الالتفات إلى حقيقة ان صغر حجم القاعدة الصناعية في البلدان النامية من شأنه ان يضخم صورة اي توسع يطرأ عليها وخصوصا اذا تم قياس هذا التوسع بالنسب المئوية . وهذا يعني ضرورة عدم المبالغة في سرعة هذا النمو والوصول إلى استنتاجات تشير إلى ان الفجوة الصناعية القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هي في طريقها إلى التقلص .

من جانب آخر فان معدل النمو الحاصل سواء في القيمة المضافة الصناعية في البلدان النامية او في مساهمة هذه البلدان في الانتاج الصناعي العالمي لم ينعكس بشكل متساو ومتوازن

على جميع البلدان النامية . فعلى سبيل المثال اسهمت اربعة بلدان فقط تمثل ١١ ٪ من سكان لعالم النامي وهي البرازيل والمكسيك والارجنتين وجمهورية كوريا الجنوبية باكثر من نصف لزيادة في القيمة المضافة الصناعية للبلدان النامية خلال الفترة بين ١٩٦٦ و ١٩٧٥ . كما ان ثمانية بلدان يقطنها ١٧ ٪ من مجموع هؤلاء السكان ، انتجت قرابة ثلثي هذه القيمة .[٦]

واختلفت هذه الزيادة حسب طبيعة ومستوى دخول هذه البلدان، فقد سجلت البلدان التي لا تتجاوز فيها حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الاجمالي ٣٠٠ دولار أمريكي ، التي تمثل ٧ر٥٠ ٪ من سكان ٩٥ بلدا ناميا ، نموا في القيمة الصناعية المضافة قدره ٤ر٧ ٪ خلال السنوات بين ١٩٧٣ و ١٩٨١ . بينما سجلت البلدان التي تتراوح فيها حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي بين ٢٩٥ إلى ٦٠٠ دولارا نموا سنويا قدره ١ر٨ ٪ . اضافة إلى ذلك ، فإن هناك اختلافات حادة فيما بين البلدان النامية في المساهمة في الإنتاج الصناعي العالمي وذلك حسب الموقع الجغرافي . فبينما لم تتجاوز حصة القارة الافريقية في الانتاج الصناعي العالمي ١ ٪ في عام ١٩٨١ ، كانت حصة بلدان امريكا اللاتينية ٩ر٥ ٪ من هذا الانتاج ، كما هو واضح من خلال الجدول التالي :

جدول (٣)

حصة البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي موزعة حسب الموقع الجغرافي خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٨١ (نسب مئوية)

الاقليم	السنوات			
	١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨١
افريقيا	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٠
غرب اسيا	٠,٥	٠,٦	٠,٩	١,٠
جنوب وشرق اسيا	٢,١	٢,٦	٣,١	٣,٢
امريكا اللاتينية	٤,٧	٥,٥	٥,٧	٥,٩

المصدر : Colman & Nixon. op. cit.

(٦) نفس المصدر، ص. ٣٤.

ويـرى بعض الباحثـين[٧] ان ما يشهـده العالم النـامي من نمو صنـاعي وزيادة ولـو كانت طفيفة في نسبة مساهمته بالانتاج الصناعي العالمي لا يعدو أن يكون مجرد تغيير جغرافي للصناعـة القـائمـة في البلدان المتقـدمـة (Industrial Relocation) من قبـل الشركـات متعـددة الجنسيـة (Multi-National Companies) ونقلهـا إلى البلدان النـاميـة حيث إن هـذه الشركـات تـرى في الفـرص التي تقدمها البلدان النامية والمتمثلة في رخص الايدي العاملة وتوفر المواد الاولية ، دافعـا لنقل صناعاتها إلى هذه البلدان وخصـوصات تلك الصنـاعات التي لا تتـطلب مهارة عـالية وتسمـح باستخدام العمالة الرخيصة المتوفرة في هذه البلدان . إضافـة إلى ذلك فـان التقدم التكنـولوجي الـذي يسمح بتقسيم عمليـة الإنتاج إلى أجـزاء ومراحـل عديـدة أمام تـوفر طـرق المواصـلات والاتصالات المتقدمة ادى إلى حصول عملية نقل للصناعات او لاجزاء منها تتطلب كثافـة عمل عـالية ومهـارات بسيطة ، إلى بعض البلدان النـامية . ويـرى هؤلاء الباحثـون في عمليـة نقـل الصناعات هذه اتجاها جديدا (New Trend) في التقسيم الدولي للعمل ، اذ ان النمو الصنـاعي في البلدان النامية لا يمثل حركة ذاتية نابعة من الآلية الاقتصاديـة بهذه البلدان بقـدر ما هـو اتجاه يزيد من هيمنة الشركات الصناعية الكبرى عليها .

وتبرز الفجوة الصناعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية اذا ما جرت مقارنة بين نسبـة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي لكـل من المجموعتـين . ففي الوقت الـذي بلغت فيـه هـذه النسبـة عـام ١٩٨٣ مـا مقـداره ٣٥٪ في البلدان المتقـدمـة الـرأسـماليـة ، لم تتجاوز ١٩ ٪ في البلدان النامية (باستثناء الهند والصين) خلال العام نفسه .[٨]

كما تظهر لنا هذه الفجوة من خـلال موقـع البلدان الناميـة في اطار التخصص الصنـاعي العالمي . والجدول التالي يبين نصيب الفروع الصناعية المختلفة في كل مجموعة من المجموعـات الاقتصادية الدولية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية العالمية :

---

(٧) انظر على سبيل المثال :

Forbel F., Heinriechs J., and Kreye A., The New International Division of Labour: Structural Unemployment in Industrialised Countries and Industrialisation in Developing Countries: Cambridge University Press, 1980.

انظر كذلك : Hoogvelt A., op.cit pp. 57-72

(٨) Colman D., and Nixson F., Economics of Change in Less Developed Countries, philip Allan/Barns and Noble Books, London, 2nd Ed., 1986, p.279

جدول (٤)

نصيب الفروع الصناعية في المجموعات الدولية في القيمة المضافة

للصناعة التحويلية العالمية ١٩٧٨ (نسبة مئوية)

الفروع الصناعية	اقتصاديات السوق المتقدمة	الاقتصاديات المخططة مركزيا	البلدان النامية
المنتجات الغذائية	٦٢,٧	٢٤,٣	١٣,٠
المشروبات	٦٤,٢	٢٠,٥	١٥,٣
التبغ	٥٦,٤	١٤,٦	٢٩,٠
الخشب والمنتجات الخشبية	٧٠,٩	١٩,٣	٩,٨
الكيماويات الصناعية	٦٩,٨	٢٣,١	٧,١
الكيماويات الاخرى	٧٩,٨	٦,٤	١٣,٨
تكرير البترول	٥٠,٢	١٤,٨	٣٥,٠
منتجات متنوعة من البترول والفحم	٤٦,٤	٣٨,١	١٥,٥
منتجات الفخار والصيني	٤٨,٣	٣٨,٨	١٢,٩
الزجاج	٦٧,٤	٢٣,٧	٨,٩
منتجات معدنية اخرى غير فلزية	٥٨,١	٣١,٦	١٠,٣
المنسوجات	٥٤,٣	٢٨,٨	١٦,٩

المصدر : د. محمد عبدالشفيع عيسى ، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي : الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث : ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٦٤ .

يبين هذا الجدول الفرق الشاسع الذي يفصل البلدان النامية عن البلدان المتقدمة في المساهمة في الانتاج الصناعي العالمي حسب فروعه المختلفة وسيطرة الاخيرة على جميع هذه الفروع . فبينما لم تقل مساهمة البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي (البلدان الرأسمالية) عن نسبة ٤٦ر٤ ٪ في اي فرع من الفروع وتصل احيانا إلى ٨٠ ٪ في بعضها ، نجد ان أعلى مساهمة للبلدان النامية تكمن في قطاع تكرير البترول وصناعة

التبغ وهي ٣٥ ٪ و ٢٩ ٪ من الانتاج العالمي على التوالي . بينما لا تزيد هذه المساهمة في اغلب الفروع الصناعية عن ١٠ ٪ . وتظهر حدّة التوزيع غير المتكافىء للانتاج الصناعي العالمي في اشد صورها اذا ما تم جمع مساهمة البلدان ذات الاقتصاد السوقي مع مساهمة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، وقارناها مع مساهمة البلدان النامية في فروع الانتاج . إذ يظهر لنا غياب سيطرة البلدان النامية على اي فرع من فروع الانتاج الصناعي . وأنه حتى تلك الفروع التي تشكل عماد الصناعة في تلك البلدان كالصناعات الاستهلاكية غير المعمرة (كما هو واضح في الجدول التالي) فإنها تجد منافسة قوية لها من قبل البلدان المتقدمة التي تسيطر على الجزء الأساسي من إنتاجها .

وثمة مؤشر آخر على الفجوة الصناعية ، هو هيكل الصناعة التحويلية في كل من مجموعة البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة والجدول التالي يبين هذا الهيكل :

جدول (٥)

هيكل الصناعات التحويلية في العالم (نسب مئوية ١٩٧٤)

البلدان	المنتجات الاستهلاكية غير المعمرة	المنتجات الوسيطة	المنتجات الرأسمالية (بما فيها الاستهلاكية المعمرة)
المتوسط العالمي	٣٤	٢٩	٣٧
البلدان الرأسمالية	٣٥	٢٩	٣٦
البلدان الاشتراكية	٣٢	٢٩	٣٩
امريكا اللاتينية	٥٢	٣٣	١٥
البلدان العربية	٥٨ر٥	٢٦ر٧	١٤ر٨
المملكة المتحدة *	٣٠ر٥	٢٩ر٢	٤٠ر٣
مصر *	٥٥ر٥	٢٩ر٦	١٤ر٩

* ارقام عام ١٩٧٠

المصدر :

(١) د . فؤاد حمدي بيسو ، (التعاون الانمائي بين اقطار الخليج العربي : محاولة تجريبية للأسس المضمونية والعلمية)، المستقبل العربي عدد ٥٥ ، ايلول ١٩٨٣ ، ص ٦٤ .

(٢) Dickenson, J.P., et al, A Geography of the Third World, Methuen, London 1983, p.156

ويبدو من هذا الجدول ضعف الهيكل الانتاجي للصناعة في البلدان النامية بالمقارنة مع الهيكل العالمي بصورة عامة والبلدان الرأسمالية والاشتراكية بصورة خاصة مازالت الصناعة في البلدان النامية ، بالاضافة الى صغر حجمها ، يطغي عليها طابع انتاج السلع الخفيفة والاستهلاكية غير المعمرة وخصوصا تلك التي تلبي الحاجات الضرورية كالصناعات الغذائية ، والنسيج والاخشاب ، ومواد البناء والتبغ ، الخ . وهذا يشير الى ضعف مساهمة هذه البلدان في انتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية المعمرة التي تعتبر العمود الفقري لتوسع وتقدم الصناعة والاقتصاد .

وبقدر سعة الفجوة الصناعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فإن هناك فجوة تكنولوجية (Technological Gep) ناتجة عن هذا الواقع ومساهمة في نفس الوقت في تعميقه ، تتمثل في سيطرة واحتكار البلدان المتقدمة على وسائل وطرق المعرفة الفنية والعلوم وتطبيقاتها المجسدة بشكل وسائل انتاج وفنون إنتاجية تحقق الاستخدام الأمثل للمصادر في عملية الإنتاج . وتبرز الدول المتقدمة رائدة في هذا المجال مما يعطيها قوة إضافية في تثبيت سيطرتها وفي الحد من نقل وانتشار طرق ووسائل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفرض تكاليف باهظة الثمن عليها . وتظهر هذه الفجوة في أجلى صورها في سيطرة الدول المتقدمة على مراكز البحوث النظرية والتطبيقية المتقدمة وفي السرعة على تحويل منجزات البحث العلمي الى واقع مادي ملموس (تسويق نتائج البحث العلمي والتطوير Commercialzation Of Research & Development) Outputs)

وأول الصور التي تنعكس من خلالها الفجوة التكنولوجية التي تفصل البلدان المتقدمة عن البلدان النامية هي انتاجية العمل اذ ان نصيب المشتغل[٩] من الناتج الصناعي التحويلي في البلدان الرأسمالية عام ١٩٧٥ قد بلغ ١٣٦٤٠ دولارا مقابل ١٨٧٠ دولارا في البلدان النامية ، وبذلك يبلغ المتوسط الاول اكثر من سبعة اضعاف المتوسط الثاني . وينعكس هذا الفارق بدوره في مستوى الانتاج الصناعي الذي بلغت قيمته في البلدان الرأسمالية المتقدمة ١١٥٤ بليون دولار مقابل ١٦٨ بليون دولار في البلدا النامية ، اي بنسبة ٩ر٦ : ١ . وهذا يعني انه اذا ما حققت البلدان النامية نسبة نمو اقتصادي سنوي قدره ٣ ٪ فانها سوف تصل الى ما حققته البلدان الرأسمالية من تطور في عام ١٩٧٠ وذلك بعد ثمانين عاما[١٠]

---

(٩) المشتغل هنا يمثل صيغة الفرد للمشتغلين بالنشاط الاقتصادي من السكان . Economically Active Population اما متوسط نصيب الفرد per Capita فانه يستخلص على اساس ادخال جميع افراد المجتمع في الحسبان سواء منهم من يشترك في النشاط الاقتصادي ومن لا يشترك .

(١٠) د. محمد عبدالشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي: الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث ١٩٧٠ - ١٩٨٠ دار الطليعة، بيروت ١٩٨٤، ص. ٢٣٤ .

وتظهر الفجوة التكنولوجية كذلك من خلال التوزيع غير المتكافىء لمقومات القدرة العلمية ـ التكنولوجية حيث تتركز المهارات البشرية العالية في حقل البحث والتطوير (Research & Development Fields) وكذلك صناعة الآلات والمعدات في البلدان الصناعية المتقدمة . ويساعد الجدول التالي على القاء نظرة اجمالية على الفجوة الكائنة في هذين المجالين في اوائل السبيعنات :

جدول (٦)

مؤشرات مختارة حول القدرات التكنولوجية

(نسب مئوية من الاجمالي العالمي)

المؤشر	الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	اوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتي	الدول النامية		
			افريقيا	اسيا	امريكا اللاتينية
العلماء والمهندسون في البحث والتطوير ١٩٧٣	٥٥,٤	٣٢	١, ٢	٩, ٤	٢, ٠
الانفاق على البحث والتطوير ١٩٧٣	٦٦,٥	٣٠,٦	٠,٣١	١,٦٣	٠,٩٤
النصيب من صادرات الآلات ومعدات النقل ١٩٧٦	٨٦, ٩	٩ ,٥	٠ر٠٤	٢, ٦	٠,٦٨
واردات الدول النامية من الآلات ومعدات النقل ١٩٧٦	٩٠,٣	٤,٢		٥, ١	

المصدر : د . محمد عبدالشفيع عيسى ، مصدر سابق ص ٢٣٦ .

يتضح من هذا الجدول أن الدول الرأسمالية تحوز على أكثر من نصف العلماء المشتغلين في حقل البحث والتطوير في العالم، وتسهم بنحو ثلثي الانفاق العالمي على هذا الحقل. أما البلدان النامية فلا تحوز على أكثر من ٦ر١٢٪ من إجمالي عدد العلماء والمهندسين ولا يزيد انفاقها على ٣٪ من إجمالي الإنفاق العالمي.

وتلقي الاحصائيات الخاصة ببراءات الاختراع على المستوى العالمي ضوءا جديدا على هذا التركيز في انتاج التكنولوجيا . ففي عام ١٩٧٨ بلغت نسبة البراءات الصادرة من الدول

الرأسمالية الصناعية حوالي ٨٥,٣ ٪ من مجموع البراءات على المستوى العالمي ، في حين كانت حصة الدول الاشتراكية ٨,٣ ٪ والدول النامية ٦,٤ ٪ . هذا مع العلم ان اكثر من ٨٥ ٪ من البراءات المسجلة في الدول النامية تصدر لصالح اشخاص قانونية تابعة للدول الصناعية الكبرى .[١١] اضافة الى ذلك فقد كان اسهام البلدان المتقدمة (الرأسمالية والاشتراكية) بانتاج الآلات والمعدات قد بلغ ٩٦ ٪ من قيمته الاجمالية على الصعيد العالمي والتي بلغت ٥١٠ بليون دولار عام ١٩٧٨ .[١٢]

ولمعرفة انعكاسات هذه الفجوة التكنولوجية على الصعيد العربي فقد توصلت احدى الدراسات عن واقع توفر المهارات في البلدان العربية بالمقارنة مع البلدان الصناعية المتقدمة ، الى ان عدد المهندسين في الوطن العربي بلغ ١٢٠ الفا من مختلف التخصصات . بينما يحتاج الوطن العربي الى مليون ونصف مليون للحاق بمستوى الدول المتقدمة ، وهو ما يحتاج الى اكثر من ٧٠ عاما وفق معدلات الزيادة السنوية الحالية في عدد المهندسين . وفي الوقت الذي يبلغ فيه عدد المهندسين ٢٤ لكل عشرة آلاف في الوطن العربي ، يقفز هذا الرقم الى ١٧٠ في الولايات المتحدة .[١٣]

لقد اشارت احدى الادبيات في مجال نقل التكنولوجيا وعلاقتها في التنمية الصناعية[١٤] الى تميز انتاج التكنولوجيا الصناعية في الاقتصاديات المتقدمة بما يلي :

(١) ارتفع الحجم الادنى الفعال من الموارد اللازمة لانتاج التكنولوجيا في صناعات مختلفة الى مستويات تجعل الاسواق المحلية غير قادرة على دعم الانشطة التي تتضمن هذه المنتوجات .

(٢) ان معدل التنمية الصناعية يكون سريعا في اغلب مجالات التكنولوجيا الصناعية ، وفي كثير منها يمر بطور متميز من التغيير السريع وعليه فان منتجي الخدمات الهندسية والسلع الرأسمالية ليس عليهم فقط مجرد امتلاك زمام التطور التكنولوجي في مجال صناعي محدد ، بل ان عليهم ان يمتلكوا القدرة على احداث التغيير الفني بمعدل منافس على المستوى العالمي .

---

(١١) د. محمد هشام خواجكيه، د. حسام عيسى، مستقبل التصنيع والتكنولوجيا في ضوء الخبرة الخليجية والمصرية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٩، ص. ١٠٥ ـ ١٠٦.

(١٢) نفس المصدر، ص. ٢٣٦.

(١٣) د. فؤاد حدي بسيسو، (التعاون الانمائي بين اقطار الخليج العربي: محاولة تجريبية للأسس المضمونية والعلمية)، المستقبل العربي، عدد ٥٥، ايلول ١٩٨٣ ص. ٦٤.

(١٤) فرهنك جلال وآخرون، حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ ص. ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار هاتين السمتين ، فاننا ندرك الصعوبة التي تواجه المجتمعات العربية لانتاج التكنولوجيا لانشاء وتنمية قاعدة صناعية .

اضافة الى ما ذكر اعلاه ، فلقد حدد باحث آخر[١٥] ابرز السمات التي تعوق خلق القاعدة التكنولوجية في الوطن العربي على النحو التالي :

١ ـ تفشي الامية وخاصة بين النساء .
٢ ـ عدم فسح المجال لمساهمة المرأة في النشاطات الانتاجية والصناعية .
٣ ـ عدم الربط المباشر بين السياسات التعليمية والتربوية بسياسات الانماء الشاملة في الوطن العربي ، وعدم الاكتراث لتطوير الانسان الذي يعتبر المعول الرئيسي للتنمية .
٤ ـ محدودية القواعد الصناعية وخاصة الصناعات الحديدية الثقيلة وصناعة الصلب ومعدات الانتاج .
٥ ـ عدم وجود مؤسسات واجهزة معنية بالتخطيط مركزيا لعملية نقل وتوطين التكنولوجيات المستوردة .
٦ ـ عدم وجود اجهزة للبحث العلمي والتطوير ، وفي احيانا كثيرة يكون الاهتمام بمثل هذه الاجهزة ثانويا او يتم اخضاعها للعوامل والمؤثرات السياسية والاجتماعية .
٧ ـ عدم اشراك العلميين والتقنيين وذوي الاختصاص اشراكا علميا وفعالا في اعداد الخطط الانمائية الشاملة .
٨ ـ عدم توفر مسوحات واحصائيات دقيقة عن حجم انشطة البحث والتطوير والعاملين بها ، وكذلك الطاقات العلمية والفنية المتخصصة لتحديد الامكانيات الكفيلة بحل المعضلات .
٩ ـ غياب سياسة واضحة المعالم للاعلام العلمي والتكنولوجي .
١٠ ـ عدم وجود أو ضعف العلاقات بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات الانتاج والخدمات .
١١ ـ عدم وجود برنامج واضح المعالم لتيسير سبل تدفق المطبوعات العلمية والتقنية وخاصة تلك الصادرة من الدول الصناعية والمتقدمة ، اضافة الى غياب برامج وخطط للترجمة .
١٢ ـ التأخر في تعريب العلوم والتكنولوجيا لتسهيل انسياب المعلومات الى القواعد العلمية والى العامة .
١٣ ـ محدودية عقد الدورات واللقاءات العلمية والتقنية ، وان تم ذلك فان توصياتها ونتائج انشطتها قد لا ترى التطبيق .

(١٥) د. فلاح سعيد جبر، مشاكل نقل التكنولوجيا: نظرة إلى واقع الوطن العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٧٩، ص. ٩ ـ ١٠.

(١٤) الزيادة المطردة للهجرة المعاكسة للادمغة العربية والتي تشكل استنزافا حادا للقدرات والامكانيات العلمية والتقنية .

وفي دراسة اخرى لنقل التكنولوجيا واستيطانها في المجتمعات العربية ، حدد باحث[١٦] العناصر الاساسية الواجب مراعاتها في المراحل المختلفة لنقل التكنولوجيا بما يهدف إلى تدعيم القدرات التكنولوجية في الوطن العربي على النحو الآتي :

١ - تنمية وتطوير خدمة التصميم والهندسة .
٢ - ربط انشطة البحث العلمي والتطوير بانشطة التصميم والهندسة وبقطاع الصناعة .
٣ - تنمية القوى البشرية في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي .
٤ - تطوير الخدمات العلمية والفنية المساندة مثل : منظومة المعلومات ، المؤلفات والنشرات الفنية ، خدمات الحاسوب ، مختبرات التحليل ، الخ .
٥ - اعداد مواصفات قياسية وطنية للتنمية الصناعية من خلال تطبيق مواصفات وطرق لمراقبة الجودة ومناسبة للظروف المحلية وتسهيل الانتاج الكبير لتوفير الكلفة وتحسين الجودة .
٦ - توفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي لتنمية التكنولوجيا ودك لتوليد الثقة لدى المشتغلين بقطاعات الصناعة والبحث والتطوير والهندسة ، الخ ، وذلك باشعار كل منهم بدوره كشريك في النقد العلمي والتطوير التكنولوجي .
٧ - اصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتنمية القدرات الوطنية مثل التشريعات الخاصة باستثمار رأس المال الاجنبي ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الادارة وتوظيف القوى الوطنية ، او التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الصناعية والعلامات التجارية فيما يتعلق بحماية الابتكارات المحلية وحفزها واستغلالها وتقييد تسجيل الابتكارات الاجنبية التي تعرقل نمو نظيراتها الوطنية ، الخ .
٨ - انشاء مؤسسات وطنية لنقل وتنمية التكنولوجيا، من مناشطها؛ معرفة الاحتياجات التكنولوجية للانشطة الاقتصادية والانتاجية المختلفة ، تقييم واختبار التكنولوجيا الملائمة ، والمشاركة في مفاوضات الصفقات التكنولوجية ، وتنسيق السياسات وتقييم مدى ترابطها فيما يتعلق بنقل وتطوير التكنولوجيا ضمن الخطة التكنولوجية الوطنية ، الخ .

واخيرا يمكن القول انه على يالرغم من التقدم الذي احرزته البلدان النامية في مجال الانتاج الصناعي خلال عقدي الستينات والسبيعنات ، فأن الصورة تبقى تشير الى احتكار الدول المتقدمة لهذا النشاط الإقتصادي الهام ولا تزال الفجوة الصناعية والتكنولوجية التي تفصل

(١٦) بدران محمد بدران، **العناصر الاساسية الواجب مراعاتها من المراحل المختلفة لنقل التكنولوجيا**. د. علي حبيش (تحرير واعداد) نقل التكنولوجيا. اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. مصر، ١٩٨٧ ص. ٩٤ - ١٠٣.

بين المجموعتين على مدى من الاتساع لصالح البلدان المتقدمة الى درجة انه على الرغم من الدعوات الموجهة والجهود المبذولة في سبيل اصلاح الخلل في النظام الاقتصادي العالمي وادخال التوازن اليه ، وفي سبيل ارساء أسس نظام جديد ، فإن مؤشرات التقسيم الدولي للعلم والقائمة على تخصص واحتكار البلدان المتقدمة لانتاج السلع الصناعية والوسائل التكنولوجية اللازمة لذلك في الوقت الذي تلعب البلدان النامية دور المجهز للمواد الاولية وسوقا لتصريف منتجات البلدان الصناعية مازالت قائمة . ويكفي النظر الى الجدول الآتي لمعرفة مدى اعتماد البلدان المتقدمة المتزايد على البلدان النامية باعتبارها اسواقا لتصريف منتجاتها الصناعية .

جدول (٧)

أهمية البلدان النامية كأسواق للسلع الصناعية المنتجة في

البلدان المتقدمة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ (نسب مئوية من مجموع الصادرات)

الصادرات	جميع السلع الصناعية		المنتوجات الهندسية		النسيج	
	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٧٢	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧٨
أمريكا إلى :						
اليابان وأوروبا الغربية	٢٩	٢٦	٢٧	٢٣	٣٦	٣٥
الدول النامية	٢٤	٣٢	٢٣	٣٢	٢٦	٣٢
اليابان إلى :						
امريكا واوروبا الغربية	٤٧	٤٤	٥٣	٤٩	١٩	٢٠
الدول النامية	٤٢	٤٦	٣٩	٤٣	٦٣	٦٥
اروبا الغربية إلى :						
امريكا	١١	٩	١١	٩	٨	٨
الدول النامية	١٥	٢٠	١٧	٢٥	١٠	٦

المصدر :

- Hoogvelt, A.M.M. The Third World in Global Development The Macmillan Press Ltd., London 1982, P.33

بقي أن نقول إن أي تقدم في مجال توسيع القاعدة الصناعية تم احرازه في أي بلد لا يمكن الحكم عليه وعلى اهميته بشكل دقيق بدون معرفة العقبات التي وقفت في طريقه والمتمثلة بصورة

عامة في وجود هذه الفجوة الصناعية والتكنولوجية وفي احتكار العالم المتقدم للنشاط الصناعي الرئيسي وما تبع ذلك من قوة في خنق اي مجهود جدي يهدف إلى كسر طوق هذا الاحتكار وإلى ادخال تغييرات جذرية على واقع تقسيم هذا النشاط على الصعيد العالمي ، إلى جانب العوامل التي ساعدت بشكل مباشر او غير مباشر على احراز هذا التقدم . وهذا يعني انه في دراسة واقع الصناعة وتطور القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي يجب ، من اجل الوصول إلى قياس دقيق لمدى هذا التقدم ، الأخذ بعين الاعتبار الواقع العالمي للصناعة وما يفرضه من محددات وتقييدات بوجه توسع القطاع الصناعي وتحديد مجالاته جنبا إلى جنب مع العوامل التي ساعدت على توفير المقومات الاساسية في دول الخليج للشروع في بناء القطاع الصناعي والتي أهمها توافر رأس المال والمواد الاولية، وسوف يتم التطرق اليها لاحقا .

الإطار العام لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

تشكل دراسة اقتصاديات دول الخليج العربي اشكالية بخصوص محاولة تصنيفها وادراجها ضمن المجموعات الاقتصادية المتعارف عليها وهي : البلدان النامية ، والبلدان الرأسمالية ، والبلدان الاشتراكية .(١٧)

ومردّ ذلك انه بقدر ما يوجد في هذه الدول من معايير اقتصادية واجتماعية اساسية وعديدة تشترك فيها مع بقية العالم النامي ، بقدر ما لديها من معايير أخرى لا تقل أهمية إلا انها تميزها تماما عن أهم خصائص البلدان النامية . ويمكن القول إن القاء نظرة بسيطة على مكونات الناتج القومي الاجمالي لدول المجلس سوف تتيح المجال لرؤية درجة التشابه مع البلدان النامية وخصوصا اذا تركنا مساهمة القطاع الزراعي جانبا باعتباره قائما على تصدير المواد الاولية ، ويتسم بضعف القاعدة الصناعية وارتباطها بالموارد التي تدرها عملية تصدير المواد الاولية . هذا إلى جانب الخصائص الاخرى التي لا تكشف عنها مكونات الناتج ، كضعف التشابك بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وانخفاض انتاجية العمل، واختلاف مستويات التكنولوجيا المستخدمة، وارتفاع معدل الامية ، والمعدلات العالمية للنمو السكاني . . الخ .

---

(١٧) وهذا ما حدا بالجهات المسؤولة عن اصدار الاحصائيات في الامم المتحدة إلى ادراج دول الخليج بالاضافة إلى دول اخرى تحت عنوان دول فائض رأس مال.

اما درجات اختلاف اقتصاديات بلدان المجلس عن اقتصاديات البلدان النامية فتكمن اساسا في ضخامة حجم الموارد المالية التي تدرها عملية استخراج وتصدير النفط ، مع ضعف واضح في القطاعات الاقتصادية الاخرى وهامشية مساهمتها في الاقتصاد ، وصغر حجم السكان مما ينتج عنه ، على عكس الحال في البلدان النامية ، ارتفاع كبير في معدل حصة الفرد من الدخل القومي ليصل إلى مستويات تفوق ما بلغه هذا المعدل في الكثير من البلدان الصناعية المتقدمة .(١٨)

فمن المعروف ان حجم السكان في دول المجلس الست لم يزد في عام ١٩٨٥ عن ١٦,٢ مليون نسمة او نحو ٩٪ من سكان الوطن العربي . وينتشر هؤلاء السكان على مساحة تصل إلى ٢,٤٧٥,١٨٧ كم مربع (١٨,٢٪ من مساحة الوطن العربي) . وفيما عدا سلطنة عمان ، فان الغالبية العظمى من السكان تتركز في المدن بنسبة تتراوح بين ٨٠ ـ ٨٨٪ (السعودية ٦٧٪) .

وترتب على انخفاض حجم السكان من ناحية وضخامة الموارد من ناحية اخرى ان اصبحت دول الخليج تعتمد بشكل متزايد على العمالة المستوردة كما سيتبين فيما بعد .

ونتيجة لتدفق هذه العمالة اضافة إلى الزيادة الطبيعية فقد سجلت دول المجلس معدلات سنوية عالية من النمو السكاني تراوحت بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨١ بين ٣,١٪ في عمان ـ ٣,٨٪ في البحرين ـ ٤,٣٪ في المملكة العربية السعودية ـ ٤,٥٪ في الكويت ـ ٦,٢٪ في الامارات ـ ٦,٩٪ في قطر .

ويكفي القاء نظرة على الجدولين التاليين لكي نستشف ابرز خصائص اقتصاديات دول مجلس التعاون .

---

(١٨) لقد وصل متوسط دخل الفرد في مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٥ إلى ١٣ الف دولار امريكي، وارتفع هذا المتوسط في بعض هذه الدول إلى ٢١ .

جدول (٨)

قيمة الصادرات البترولية لدول مجلس التعاون ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

بلايين الدولارات

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الامارات	١٩,٥٠٠	١٨,٧٠٠	١٥,٥٠٠	١١,٧٠٠	١٠,٦٠٠	١٠,٦٦٠
البحرين	١,٢٠٠	١,٤٠٠	١,٣٠٠	١,١٠٠	٠,٩٨٠	٠,٩٦٧
المملكة العربية السعودية	١٠٢,٧٠٠	١١٣,٢٠٠	١٥٦,٠٠٠	٥١,٥٠٠	٤٣,٧٠٠	٣٠,٠٠٠
عمان	٣,٠٠٠	٤,٤٠٠	٤,٠٨٨	٣,٩٠٠	٤,٠٢٥	٤,٠٠٠
قطر	٤,٨٠٠	٤,٦٠٠	٣,٩٠٠	٣,٦٠٠	٣,٥٠٠	٣,٤٠٠
الكويت	١٩,٥٠٠	١٣,٨٠٠	٧,٥٠٠	٨,٧٠٠	٩,١٠٠	٨,٢٠٠
المجموع	١٥٠,٨٠٠	١٥٦,١٠٠	١٠٨,٢٨٨	٨٠,٥٠٠	٧١,٩٠٥	٥٧,٢٢٧

المصدر : حبيب الله محمد رحيم التركستاني : التعاون الصناعي والتبادل التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي ، السعودية ـ ١٩٨٦ ، ص . ٣٧ .

جدول رقم (٩)
مكونات الناتج المحلي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)

	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤	
		٪		٪		٪		٪		٪
الزراعة والصيد والغابات	١٩١٧ر٥٠	١ر٠٠	٢٣٠٥ر٤٠	٠ر٩	٢٦٧٩ر٧٠	١ر٢	٣٢٨٩ر٦٧	١ر٨	٣٥٨٤ر٣٠	٢ر٠
المناجم والمحاجر والنقط	١١٩٦٥٤ر٤٠	٦٢ر٨	١٤٦٠١٤ر٨٠	٦٢ر٧	١٢٩١٦ر١٧١	٥٧ر٧	٨٦٤٥٤ر٦١	٤٦ر٢	٧٥٢٩٧ر٤٠	٤٢ر١
الصناعة التحويلية	٩٤١٧ر٤٠	٤ر٩	١٤٥٥٤ر٧٠	٦ر٢	١١٥٩١ر٣٠	٥ر٢	١٢٢٢٦ر٢٦	٦ر٥	١٢٩١٨ر٩٠	٧ر٢
الكهربا والغاز والماء	٦١٩ر٧٠	٠ر٣	٧٥٣ر٧٠	٠ر٣	٦٢٠ر١٠	٠ر٣	٥٧٠ر٦٤	٠ر٣	٥٦٠ر٠٨	٠ر٣
البناء والتشييد	١٧٤٥ر٧٠	٩ر٢	١٩٥٧٩ر٠٠	٨ر٤	٢٢٣١٢ر٨٠	١٠ر٠	٢١٢١ر٨١	١١ر٣	١٩٨٥٧ر٩٠	١١ر١
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠٨٥٤ر٥٠	٥ر٧	١٢٧١٧ر٠٠	٥ر٥	١٣٨٥٦ر١٠	٦ر٢	١٤٣٨٤ر٤٥	٧ر٧	١٥٠٢٨ر٠٠	٨ر٣
النقل والمواصلات والتخزين	٦٧١٨ر٦٠	٣ر٥	٧٥٦٦ر٠٠٠	٣ر٢	٨٦٣٤ر٧٠	٣ر٩	٩٠٨٢ر٥١	٤ر٩	٩٥٩٤ر٦٠	٥ر٤
المال والتأمين والعقارات	٤٢٦٩ر٥٨	٢ر٣	٦٠٠٢ر٠٣	٢ر٦	٧٩٢٢ر٠١	٣ر٥	٨٨٥٤ر٧٧	٤ر٧	٦٨٧٢ر٦٠	٢ر٩
الاسكان	٢٥٦٤ر٦١	١ر٩	٣٨٨٠ر٧٠	١ر٧	٤٠٨٤ر٧٠	١ر٨	٤٢٨٨ر٩٠	٢ر٣	٧٩٥٤ر٧٠	٤ر٤
الخدمات الحكومية	١٠٣٧٩ر٧٧	٥ر٤	١٢٣٢٢ر٠٢	٥ر٧	١٥٦٧٨ر٥١	٧ر٠	١٨٩٤٥ر١١	١٠ر١	٢٣٤١٧ر٥٠	١٣ر١
خدمات أخرى	٥٥٢١ر٨٦	٢ر٩	٦٢٩٩ر٦٧	٢ر٧	٧٢٣٩ر٨٥	٣ر٢	٧٩٧١ر٨٤	٤ر٢	٣٩٢٦ر٤٠	٢ر٢
الناتج المحلي بكلفة عوام الانتاج	١٩٠٦٨,٦٤	١٠٠	٢٢٢٩٩٦,٠٢	١٠٠	٢٢٢٧٨٣,٤٨	١٠٠	١٨٧٢٧٩,٥٧	١٠٠	١٧٩٠١٢,١٠	٤٠٠

المصدر: د. موريس جرجس، د. نزار الربيعي (نمو استراتيجية إقليمية عربية للتنمية الصناعية: نموذج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد «٥» أبريل ١٩٨٧، ص: ٢١٢.

القيمة قد تراوحت بين ٨٥٪ إلى ٩٥٪ بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٣ . واذا ما وضع بنظر

من خلال الجدولين السابقين نرى أن أهم ما يميز اقتصاديات بلدان مجلس التعاون هو اعتمادها المباشر على استخراج وتصدير سلعة واحدة وهي النفط اذ توضح هذه الارقام قوة معامل الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات النفطية . والمتبع لتطور ارقام الناتج الاجمالي منذ ١٩٧٠ يرى انها قد سجلت ارتفاعا حادا في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ والسبب هو ما طرأ من زيادة في الموارد المالية نتيجة ارتفاع اسعار النفط، إذ عندما سجل هذا الناتج ارتفاعا قدره ٢,٥ مرة بين عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ كان ذلك نتيجة لارتفاع مساهمة قطاع النفط بنفس القدر . كما ان تراجع الايرادات النفطية بشكل حاد بين عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ قد اثر بشكل مباشر على الناتج الاجمالي لتؤدي إلى انخفاضه ولو بنسبة اقل وذلك بسبب ان استثمار عوائد النفط منذ عام ١٩٨١ قد عزز من زيادة مساهمة القطاعات الاخرى في السنوات اللاحقة . ذلك يعني ان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد إلى حد كبير على مساهمة قطاع النفط فيه، والتي بلغت في عام ١٩٨٠ ما يقارب ٦٣٪ وهي نسبة مرتفعة بجميع المقاييس . واذا حصل انخفاض في نسبة هذه المساهمة في السنوات التالية فان ذلك يعود بالدرجة الاولى إلى انخفاض الايرادات النفطية بسبب انخفاض الاسعار في السوق العالمية وليس لعملية تطور القطاعات الانتاجية الاخرى . والأهم من ذلك هو ضرورة فهم ان ما يجري خارج قطاع النفط لم يكن مساهمة ذاتية في توليد الناتج ، إذ أن اهمية هذا القطاع لا تكمن فقط في مساهمته الناتج الاجمالي بل وكذلك من خلال الانفاق الحكومي المتولد بالاساس من موارد هذا القطاع والذي يعتبر المحدد الوحيد للنشاط الاقتصادي في القطاعات الاخرى . اذ بلغت نسبة مساهمة عائدات النفط إلى اجمالي الايرادات الحكومية في بلدان مجلس التعاون ٩٥٪ . من هنا فإن آثار النفط لا تنحصر بشكلها المباشر وإنما تمتد فتحدث آثارا غير مباشرة على القطاعات الاخرى . وترى احدى الدراسات أن أثر النفط المباشر وغير المباشر يصل إلى اكثر من ٩٥٪ في تكوين الناتج .[١٩] إذ أن نشاط القطاعات الاخرى ايضا يعتمد على قطاع النفط الذي اذا ما توقف فمعناه ان تصاب هذه القطاعات بالشلل . وتأتي اهمية قطاع النفط كذلك في نسبة مساهمته في المجموع الكلي للصادرات والتي بلغت عام ١٩٨١ ٩٣٪ في الكويت ، ٩٨,٥٪ في السعودية ، ٨٥,١٪ في الامارات ، ٩٦٪ في قطر . من هنا فان عوائد النفط تعتبر المصدر الوحيد لتزويد بلدان المجلس بالعملة الاجنبية ولولا

(١٩) محمود محمد داغر، استخدام اسلوب تنسيق الخطط والبرامج الانمائية في دعم التعاون الاقتصادي بين اقطار الخليج العربي: ، جامعة البصرة، ١٩٨٦ ص. ٤٦ ـ ٤٨.

هذه العوائد لما كان بوسع هذه البلدان ان تلبي احتياجاتها من الاستيرادات، خصوصا وأنها تتبع مبدأ الاقتصاد الحر . وإذا ما تم قياس قيمة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعاد الايرادات النفطية من مكوناته ، فيمكن في هذه الحالة رؤية أن هذه الاعتبار اعتماد القطاعات الاقتصادية الاخرى على قطاع النفط ، فيمكن القول إنه لولا تصدير النفط لما أمكن لدول مجلس التعاون توفير العملات اللازمة لاستيراداتها من السلع .[٢٠] هذا اضافة إلى حقيقة أن استهلاك دول المجلس العام والخاص قد فاق قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بمقدار يقارب ١٠ بلايين دولار عام ١٩٨٤ .[٢١]

واذا ما عدنا إلى ارقام الناتج المحلي الاجمالي رأينا انه على الرغم من أن مساهمة قطاع الزراعة قد سجلت اعلى نسبة نمو إذ تضاعفت بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، فإن الناتج الذي يتولد من هذا القطاع بقي هامشيا لا يتعدى ٢٪ . ولو التفتنا إلى حقيقة أن تضاعف مساهمة القطاع الزراعي كانت بسبب انخفاض في مساهمة قطاع النفط اكثر مما هي تطور حقيقي في انتاجه ، لرأينا ان هنالك تدهوراً واضحاً في مساهمته في الاقتصاد مما يضفي عنصرا آخر على الاختلال الهيكلي لمكونات الناتج الاجمالي . ويعود هذا الضعف الذي اضفى طابعا مميزا على اقتصاديات بلدان المجلس عن بقية اقتصاديات العالم النامي ، إلى عدم توافر المقومات الطبيعية والبشرية لقيام قطاع زراعي مزدهر . إذ لم تتجاوز مساحة الاراضي المزروعة ٤,٣٪ من إجمالي المساحة القابلة للزراعة في دول المجلس في عام ١٩٨٢ .[٢٢]

اما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ، فبرغم الجهود التي بذلتها حكومات دول المجلس من اجل اقامة قاعدة صناعية متينة تستفيد من الموارد التي يوفرها قطاع النفط، سواء بشكل رؤوس أموال أو مواد أولية ، تشير ارقام مكونات الناتج المحلي الاجمالي إلى ضعف هذه المساهمة ، إذ لم تتجاوز في افضل حالاتها نسبة ٧,٥٪ . أي اقل بكثير حتى من متوسط مساهمة الصناعة في البلدان النامية . ونفس الشيء يمكن ان يقال بخصوص النمو الذي شهده هذا القطاع من ٤,٩٪ عام ١٩٨٠ إلى ٧,٢٪ عام ١٩٨٤ ، حيث كان ذلك يعود إلى انخفاض

(٢٠) د. موريس جرجس، د. نزار الربيعي، (نحو استراتيجية اقليمية عربية للتنمية الصناعية: نموذج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. عدد ٥٠ ابريل ١٩٨٤ ص. ٢١٨ - ٢١٩.

(٢١) نفس المصدر.

(٢٢) انظر: الامانة العامة - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ١٩٨١.

نسبة مساهمة قطاع النفط بأكثر مما هو زيادة في الارقام المطلقة لمساهمة هـذا القطاع إذ أن الارقـام الاخيرة شهدت ركودا واضحا بين عام ١٩٨١ و ١٩٨٤ مما يدل على ارتباط الصنـاعة التحـويلية باداء الموارد النفطية .

توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ودور الصناعة في ذلك

مما ذكر آنفا يمكن استخلاص ان اقتصاديات دول مجلس التعاون ، على الـرغم مما تتمتـع بـه من ثروات هـائلة، لا تـزال يغلب عليهـا طـابـع التخلف، الـذي يـظهـر بشكـل اختـلال هيكلي واضح في مكونات هذه الاقتصاديـات . وقوام هـذا الاختلال هـو الاعتماد المبـاشر وشبه الكلي على قطاع واحد يقوم باستخراج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الخام .

وعـلى الرغم ممـا اسهمت به الفـوائض الماليـة المتـولـدة من النفط في بنـاء وتحـديث البنى الاقتصادية التحتية وفي اتساع نطاق التشييد والعمران وكذلك في تقديم الخـدمات المختلفـة من ضمان اجتماعي وعناية طبية وتعليم مجاني ودعم لاسعار المواد الغذائية ، الـخ . أو بعبارة أخـرى ايجاد وضع جديد من الرخاء الاقتصادي قياسا بالمستويات المعيشية خلال العقود السابقـة ، على الرغم من كل ذلك، فإن هذا الاعتماد على سلعة النفط يمثل اخطاراً كثيرة ، منها :

اولا : أن النفط الخام سلعة قابلة للنضوب ولا يمكن الاعتماد عليها دوما في توليد الدخل .

ثانيا : أن القطاع النفطي كصناعة تصديرية ، تجبر الاقتصاد على أن يبقى اقتصادا مفتوحا يجري التحكم به من قبل الاسواق العالمية . وهذا ينعكس في أن الايرادات التي يدرهـا القطاع النفـطي لا تتصف بالثبـات وذلك لكـونها عرضـة إلى تقلبـات الاسعـار التي تتحكم بهـا عوامل خارجية ليس للاقتصاد الوطني تأثير عليها . وخـير دليل عـلى ذلك هـو التقلبات الهائلة التي حدثت في أسعار النفط العالمية وانعكاسات ذلك على الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون خلال الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ وبالتالي تأثيرها على الأداء الكـلي لكافـة القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ثالثا : ينعكس توجه الاقتصاد وانفتاحه إلى الخارج والذي تسببه الايـرادات النفطيـة في الاعتماد شبه الكلي على الاستيرادات لتوفير كافة الاحتياجات الضرورية بما في ذلك قوة العمـل ، وذلك بسبب ضعف الطاقة الانتاجيـة للقطاعـات الاقتصاديـة الاخرى . وتـبرز خطورة ذلـك إذا ما علمنـا أن مجموع استـيرادات دول مجلس التعاون قـد بلغت عام ١٩٨٤ مـا

قيمته ١١٤ بليون دولار ، وهـو رقم عال جـدا إذا ما قيس بصـادرات هذه البلدان غـير النفطية التي لم تزد على ١٤ بليون دولار .

رابعا : تكمّن الخطورة ايضا في حقيقة ان علاقة الصناعة النفـطية بـاقتصاديـات بلدان المجلس بصورة خاصة تقتصر على كونها علاقة مالية بما تهيئـه من عوائـد تجبيها هـذه البلدان من تصدير مادة الخام . وحيث إن هـذه العوائـد لا تعدو أن تكـون ناتجـة عن تغيير شكـل الاصـل الطبيعي (وهـو النفط والغاز) الـذي تمتلكه البلدان النفـطيـة إلى أصـل مـالي سائل ، من دون المرور بقاعـدة انتاجيـة متينة تتميـز بروابط انتـاجية أمـامية وخلفيـة أو بتشغيل حجم كبير من قوة العمل .

خامسا : أن الاعتماد وحيد الجانب على النفط من شأنه أن يولد نتـائج اجتـماعية سيئـة تكمن في زرع بـذور الاتكال والـلامسؤولية وتغـذي أنماطـا استهلاكيـة باذخـة ومسرفـة يجـري اشبـاعها عن طـريق الاستيراد من الخـارج مما يعمق بـدوره من اعتماد الاقتصـاد عـلى الخارج ومن ضعف الآليات الداخلية بالتحكم فيه .

من هنا تأتي أهمية توسيع القاعدة الاقتصاديـة وتنويـع مصادر الـدخل التي أجمعت عليهـا دول مجلس التعاون الخليجي كضرورة ملحة تهـدف إلى تحويـل ثروة النفط إلى وسـائل انتـاجية قادرة على خلق وتجـديد الـثروة والانتاج بصـورة مستمرة إذ نصت الامـانة العـامة لـدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في معرض رسمها لأول اهداف التنمية الاقتصادية عـلى : « تنويـع مصادر الد خل بتخفيض الاعتماد على النفط تدريجيـا بحيث تنخفض مساهمتـه في الناتـج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة الجارية والانشائية ورفـع مساهمـة القطاعـات غير النفـطية في النـاتج المحـلي وايرادات الميـزانية العـامة وايـرادات التصدير بما يعـوض تخفيض الاعتماد عـلى النفط » . (٢٣)

ولتحقيق هذا الهدف يبرز دور قطاع الصنـاعة التحـويلية بـاعتباره محط الـرجاء إذا أريـد لتنويع مصادر الدخل ان يتحقق على نحو فعال . (٢٤)

(٢٣) الامانة العامة ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اهداف وسياسات خطط التنمية لـدول مجلس التعاون، الـرياض، ١٩٨٥ ص. ١٢.

(٢٤) د. يوسف عبدالله الصايغ، اقتصاديات العالم العربي، المؤسـسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص. ١٥٧.

وتأتي الاهمية التي ينطوي عليها قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون إضافة إلى الدور الذي يؤديه في اقتصاد أي بلد ، كتدعيم التشابك القطاعي وتأمين نمو اقتصادي قادر على الاستمرار بشكل ذاتي وتصحيح الاختلال الهيكلي ، الخ من المزايا التي تتمتع بها بلدان مجلس التعاون وتساعد على نشوء قطاع صناعي متطور. وأهم هذه المزايا هي وفرة موارد النفط والغاز الطبيعي ورخصها سواء لاستعمالها كموارد يمكن تصنيع مئات المشتقات منها او كمصدر طاقة . وهناك ايضا وفرة الاموال والعملات الاجنبية التي (اضافة إلى مساهمتها في توسيع سوق الاستهلاك امام الانتاج الصناعي) تجعل من مسألة استيراد الآلات والمعدات والمواد التي تتطلبها عملية التصنيع مسألة سهلة بالقياس إلى حالة البلدان النامية الاخرى التي تعد عملية التحويل أهم ما تعتري محاولاتها التصنيعية من مشكلات .

ونتيجة لهذين العاملين أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على تشجيع قيام قطاع صناعي متطور من خلال اتباع سياسات وبرامج صناعية ومالية تهدف إلى تخفيض كلفة عناصر الانتاج للمشروعات الصناعية عن طريق خفض الضرائب والرسوم الجمركية وتوفير المواقع الصناعية بخدماتها المختلفة وبكلف تشجيعية .

وأمام هذا الواقع وهذه المزايا وادراكا لأهمية الصناعة في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية فقد عمدت دول مجلس التعاون ومنذ منتصف السبعينات إلى تبني برامج استثمارية ضخمة بلغت تخصيصاتها ما يزيد على ٦٠٪ من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للاقطار العربية كافة ،[٢٥] كان الهدف الاساسي منها ينصب على إقامة صناعات نفطية وبتروكيماوية تعتمد اساسا على توافر المواد الخام لهذه الصناعات .

حدد احد الباحثين[٢٦] في دراسة له الامكانات والمعوقات الاساسية للنمو الصناعي في الكويت (والتي قد تتشابه بيئتها الصناعية مع دول مجلس التعاون) على النحو الآتي :

١ ـ رأس المال ومساهمته في التنمية الصناعية : يعتبر رأس المال احد الاركان الاساسية للنشاط الصناعي ، لكونه الاداة الرئيسية للحصول على مستلزمات الصناعة من مواد أو معدات أو لدفع أجور العاملين فيها . ووفرة رأس المال عامل ضرورة لا عامل كفاءة .

---

٢٥) محمود محمدداغر، مصدر سابق ص. ٦٠.

(٢٦) علي مجيد الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، ١٩٨٥، ص. ١٢١ ـ ١٦٧.

٢ - الطاقة المحركة : تعتبر الطاقة العمود الفقري للصناعة لتمدها بمستلزماتها الاساسية . لقد ادى تطور انتاج النفط إلى ايجاد مصادر متوفرة للطاقة متمثلة في الغاز الطبيعي .

٣ - السياسة الصناعية للدولة : لا مراء في أن وجود سياسة صناعية للدولة يعتبر احدى المعولات الرئيسية في التأثيرعلى النشاط الصناعي وتطويره، وذلك من خلال الاجراءات والاساليب التي تدعم الصناعة متضمنة الجوانب التشريعية والادارية والتمويل ، الخ .

٤ - محدودية المواد الاولية : تمثل المواد الاولية عاملا هاما في انشاء وتطوير القواعد الصناعية ، وهي ، بلا جدال ، شرط اساسي من شروط قيام الصناعة وتكاد تفتقر معظم دول معظم دول مجلس التعاون (كما ذكرنا سابقا) إلى توافر وتعدد المواد الاولية اللازمة لقيام انشطة صناعية باستثناء النفط الخام ومشتقاته ، وبعض المواد الخام المتعلقة بصناعة التشييد والبناء أو تلك التي لها علاقة بقطاع الزراعة والثروة المائية .

٥ - الأيدي العاملة : تعتبر الايدي العاملة ، وبالأخص الماهرة الفنية وذات الكفاية العالية أحد الاعمدة الرئيسية لبناء وتطوير قطاع صناعي مما يؤدي إلى استيراد العديد من العمالة، التي قد يسبب جلبها مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية للمجتمع الخاص بها .

٦ - التسويق : لا مشروع بدون سوق ، مقولة تحظى بالاهتمام عند دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية من توطين اي صناعة ، سواء كان ذلك سوقا محليا أو أسواقا للتصدير . وحيث إن معظم دول مجلس التعاون تتسم بضيق السوق المحلية ، فيكاد التسويق يعتمد وبصورة رئيسية على التصدير ومحاولة منافسة الشركات العالمية ذات الخبرة والاحتكار وهي لا تألوا جهدا في اغراق اي سوق لطرد اي صناعة منافسة لها .

وقبل اعطاء صورة عن واقع الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي يجب اولا القاء نظرة بسيطة على النشاط الاقتصادي وذلك قبل تبلور السياسة الاقتصادية الحالية اي على تلك الصناعات المرتبطة بالاقتصاد التقليدي . والغرض من ذلك هو رؤية مدى ما مثلته الصناعة الحالية من انقطاع مفاجيء عن النشاطات الصناعية القديمة .

الصناعة في الخليج حتى عام ١٩٧٣

كانت الصناعات القائمة قبل اكتشاف النفط بسيطة جدا حيث ارتبطت بالنشاط الرئيسي

وهو استخراج اللؤلؤ وصيد الاسماك . وقد غلب عليها طابع الانتاج الصغير الذي يتركز في صناعة المراكب المستخدمة في ذلك النشاط . هذا ولم تظهر صناعات اخرى بجانب ذلك سوى الحرف البسيطة التي كان الغرض من منتوجاتها هو تلبية الاستهلاك الذاتي ، واعتمدت هذه الحرف اساسا على صناعة الاواني الفخارية وصناعة الخناجر والسيوف العربية وبعض انواع الصياغة . وتميزت هذه الصناعات ببدائيتها واستعمالها لادوات عمل بسيطة ، ولم يكن الغرض منها غير تلبية الحاجات اليومية البسيطة للسكان .

وقد احدث اكتشاف النفط انعطافا تاريخيا في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الخليج . اذ مثل استخراج النفط اول صناعة ، بالمفهوم الحديث ، تدخل إلى هذه البلدان على اساس استغلال هذا المورد الطبيعي . وقد اتاح هذا الاستغلال نشوء الصناعات الاستخراجية والتكريرية . فأقيمت في الكويت مثلا مصفاة الاحمدي في عام ١٩٤٩ لتكرير وانتاج مشتقات النفط ومصفاة ميناء عبدالله عام ١٩٥٨ والشعيبة عام ١٩٦٥ . وتبعت الكويت في هذا المجال اغلب دول الخليج الاخرى . واتاح هذا الاستغلال ايضا، الموارد المالية التي ادت من خلال الانفاق الحكومي إلى قيام حركة بناء وعمران واسعة نسبيا تمخضت بدورها عن قيام بعض الصناعات المرتبطة بالهياكل التحتية للاقتصاد بما تضمنته من اقامة مرافق وخدمات اساسية كالمساكن وشبكات الطرق وخدمات المياه والكهرباء . وعلى ضوء ذلك بدأت حركة صناعية بطيئة تمثلت باقامة مصانع الاسمنت والطابوق التي بدأت بالانتاج في المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٥ وفي قطر عام ١٩٦٥ . كما نشأت فيما بعد بعض الصناعات الاستهلاكية المحدودة الحجم وترتبط مباشرة بالسوق المحلي تمثلت بصناعة الاغذية والمشروبات وبعض الصناعات الخشبية وصناعة الالبسة . ومن الصناعات الاساسية الاولى التي دخلت المنطقة هي صناعة الحديد والصلب ، حيث تم انشاء مصنع درفلة الحديد في جدة عام ١٩٦٦ كما قامت بعض المصانع الصغيرة في دولة الامارات . وبدأت ايضا بعض الصناعات البتروكيماوية بالانتشار ، حيث قامت الكويت بانشاء اول مصنع لها في المنطقة بدأ الانتاج فيه عام ١٩٦٦ ، وتبعتها المملكة العربية السعودية بانشاء مجموعة من المشاريع عام ١٩٧٠ .

ومع ذلك فقد ظلت مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد بحدودها الدنيا ، اذ انها لم تشكل بعد نشاطا اقتصاديا ذا اهمية بالمقارنة مع بقية النشاطات، ولم تسهم في اجمالي الدخل

القومي بسوى القليل . لذلك فحتى عام ١٩٧٣ لا يمكن الكلام عن قطاع صناعي مستقل وله اهميته في اقتصاد اي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي .

القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون منذ عام ١٩٧٣ :

في البداية يجب التأكيد على نقطة مهمة تشكل جانبا من الاختلاف الذي تتميز به بلدان مجلس التعاون الخليجي عن بقية العالم النامي ، وتنعكس في ذات الوقت على طبيعة نمو ودور القطاع الصناعي في هذه البلدان . وهي أنه بحكم خصوصيات بلدان الخليج فان عملية التصنيع وتوسيع قطاع الصناعات التحويلية وقاعدتها كانت خاضعة إلى محددات نظرة مستقبلية إلى الواقع الاقتصادي لهذه الدول أكثر من كونها ضرورة آنية ملحة لمعالجة مشاكل يومية . فلم يكن الهدف من التصنيع في هذه البلدان زيادة متوسط دخل الفرد أو القضاء على (أو حتى تخفيف) البطالة أو زيادة الرفاه الاجتماعي ، الخ . بل جاء استشرافًا لما تنطوي عليه آفاق المستقبل من خطورة اقتصادية واجتماعية يمكن ان تتولد من بقاء الاعتماد على مصدر واحد للدخل . ونتيجة لذلك لابد من أن تتميز الصناعة القائمة في دول المجلس ، وخصوصا في مراحل تكوينها الأولى ، بأنها قد جاءت نتيجة قرارات حكومية مدعمة بايرادات النفط المالية تمت بواسطتها عملية زرع الصناعة في الاقتصاد ولم تكن نتيجة تطور تلقائي فرضته الآليات الاقتصادية وحدها كما هو الحال في أغلب التجارب التاريخية للتنمية الصناعية في البلدان المتقدمة . من هنا فإن الحكم بنجاح قطاع الصناعة التحويلية في دول المجلس لا يمكن أن يتم من غير أن يستطيع هذا القطاع أن يوفر لديه مقومات وآليات النمو والتوسع الذاتي .

والخلاصة أن نشوء القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون قد جاء نتيجة الادراك المتنامي بأهمية الصناعة وبخطورة استمرارية الاختلال في مكونات الاقتصاد . وشجع هذا النشوء ارتفاع أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ الذي تبعته سيطرة الحكومات الوطنية على الصناعة النفطية . عند ذاك أخذ الأستثمار في المشروعات الصناعية بالتصاعد بصورة مستمرة كما هو واضح في (جدول ١٠) .

يتضح من هذا الجدول أن قيمة الاستثمار في القطاع الصناعي قد تضاعفت بمقدار يصل إلى عشر مرات من ٤,١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ إلى ٣٨٨٦٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ . وتضاعف أيضا عدد المصانع القائمة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من

جدول (١٠)

تقديرات عدد المصانع العاملة وإجمالي الاستثمار وعد العاملين فيها لدول مجلس التعاون

(مقارنة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦)

الدولة	عدد المصانع			اجمالي الاستثمارات (مليون)					عدد العمالة		
				١٩٧٥	١٩٨٦						
	١٩٧٥	١٩٨٦	نسبة الزيادة	عملة محلية	دولار	عملة محلية	دولار	نسبة الزيادة	١٩٧٥	١٩٨٦	نسبة الزيادة
السعودية	٤٧٣	٢١١٣	٤٤٧٪	١٠ر٠٠٠	٢ر٦٧٠	٨٨ر٥٠٠	٢٣ر٦٣٠	٨٨٥ ٪	١٥٠٠٠	١٣٠٨٣٠	٨٧٢٪
البحرين	١٢٠	٤١٠	٣٤٢٪	١٥٢	٤٠٣	٣ر٠٠	٣ر٤٤٩	٨٥٥ ٪	٣٧٠٠	١٦٤٧٥	٤٤٥٪
الكويت	٤٢٥	٨٨٣	٢٠٨٪	١٨٠	٦١٦	١ر٥٠٠	٥ر١٣٠	٨٣٣ ٪	١٥٤٠٠	٤٤٤٠٠	٢٨٨٪
عمان	١٣٨	٤٤٧	٣٢٤٪	٣١٠	٨١	٣٣٢	٨٦٢	١٠٧٠٪	٢٢٠٠	١١٤٠٠	٥١٨٪
قطر	١٤٥	٤٠٣	٢٧٨٪	٤٢٠	١١٦	٣ر٧٥٠	١ر٠٣١	٨٩٣ ٪	٢٥٠٠	١٢٧٠٠	٣٦٣٪
الإمارات	٣٢٥	٦٤٦	٢٠٠٪	٨٨٠	٢٣٩	١٧ر٥٠٠	٤ر٧٦٠	١٩٨٩٪	٨٢٠٠	٤٠٠٠٠	٤٨٨٪
المجموع الكلي	١٦٢٦	٤٩٠٢	٣١٥٪	—	٤ر١٢٥	—	٣٨ر٨٦٢	٩٤٢٪	٤٨٠٠٠	٢٥٥٨٠٥	٥٣٣٪

مـرة ونصف من ١٦٢٦ مصنعـا عـام ١٩٧٥ إلى ٤٩٠٢ مصنـع عـام ١٩٨٦ . كـما ازداد عـدد العاملين في القطاع الصناعي من ٤٨,٠٠٠ إلى ٢٥٥,٨٠٥ عامل .

وكان من شأن هذا الاهتمام في القطاع الصناعي أن حقق الناتج الصناعي زيادة مستمـرة خـلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦ بـالرغم من انخفـاض النـاتـج المحـلي الاجمـالي ابتـداء من عـام ١٩٨١ . فقـد ارتفع هـذا الناتـج من ٣٠٨٨ مليون دولار عـام ١٩٧٥ إلى ٩٤٠٣ مليون عـام ١٩٨٠ ثم إلى ١٤٠٣٩ مليون عام ١٩٨٥ ، الا أنه انخفض قليلا عـام ١٩٨٦ ليصل ١٣٣٨٨ مليون دولار . كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (١١)

قيمة الناتج المحلي من الصناعات التحويلية في بلدان الخليج العربية ونسبتها المئوية إلى اجمالي الناتج المحلي

(القيمة مليون دولار أمريكي)

الدول / السنوات	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات	المجموع
١٩٧٥	١٥٧,٠٠	٦٧٢,٧٠	٦,١٠	٦٤,٨٥	٢٠٩٣,٨٠	٩٣,٢٠	٣٠٨٨
	٪١٤,٥٨	٪٥,٦٠	٪٠,٢٩	٪٢,٦٣	٪٥,٢٨	٪٠,٩٤	٪٤,٨
١٩٧٦	١٩٣,٦٠	٧٨٥,٩٠	١٢,٤٠	١١٥,٨٥	٢٣١٥,٣٠	١٥٠,٠٠	٣٥٧٣,٥
	٪١٢,٧٧	٪٥,٩٨	٪٠,٤٨	٪٣,٦١	٪٤,٩٧	٪١,١٦	٪٤,٧
١٩٧٧	٢١٧,٦٠	٨٤١,٩٤	١٩,٤٠	١١٥,٧٩	٢٦٣٣,٧٠	٤٧٤,٧٠	٤٣١٣,١٣
	٪١١,١٧	٪٥,٩٢	٪٠,٧١	٪٣,٥٨	٪٤,٥٣	٪٢,٩٢	٪٥,٠
١٩٧٨	٢٤٥,٢٠	١٠٠٨,٩٨	٢٤,٦٠	١٥٤,٠٣	٢٩٣٣,٩٠	٥٦٧,٥٠	٤٩٣٤,٢١
	٪١٠,٣٨	٪٦,٥٢	٪٠,٩٠	٪٣,٩٢	٪٥,٩٣	٪٣,٦٢	٪٥,١
١٩٧٩	٣٩٤,٢٠	٢٠٤٦,٧٤	٣٣,٣٠	٢١٦,٨٤	٣٧٥٣,٥٠	٦٦٣,٨٠	٧١١٨,٣٨
	٪١٤,٦١	٪٨,٢٤	٪٠,٨٩	٪٤,٠٣	٪٥,٠٦	٪٣,١٧	٪٥,٤
١٩٨٠	٥٥٦,٩٠	١٦١٣,٢١	٤٥,١٠	٢٥٧,٩٠	٥٨٠٠,٠٠	١١٣٠,٠٠	٩٤٠٣
	٪١٤,٧٠	٪٥,٦٢	٪٠,٧٥	٪٣,٢٩	٪٥,٠٠	٪٣,٨١	٪٤,٨
١٩٨١	٦٢١,٥٠	١٢٠٧,٩٠	٧٨,٢٠	٤٠٩,٦٠	٧٦١١,٩٠	٢٢٠٠,٢٠	١٢١٢٩,٣
	٪١٤,٤٥	٪٤,٨٨	٪١,٠٨	٪٤,٧٣	٪٤,٩٥	٪٦,٦٧	٪٥,٤
١٩٨٢	٥٠٦,١٠	١٣٤٧,٨٣	١١٤,٦٠	٣٨٢,١٠	٦٥٣٠,٩٠	٢٥٧٠,٤٠	١١٤٥١,٩٣
	٪١٠,٩٠	٪٦,٣٣	٪١,٥١	٪٥,٠٣	٪٤,٢٧	٪٨,٣٩	٪٥,٣
١٩٨٣	٥٤٨,١٤	١٢٦٢,٨٥	١٩٤,٣٠	٤٠٢,١٦	٦٩٣٩,٠٠	٢٦١٠,٧٠	١١٩٥٧,١٥
	٪١١,٣٠	٪٥,٨٥	٪٢,٤٥	٪٦,٢٢	٪٥,٧٧	٪٩,٣٤	٪٦,٣
١٩٨٤	٥٤٨,٦٧	١٢٠٦,١٠	٢٣٩,٧٠	٥٠٢,٤٧	٧٧٦٨,٨٠	٢٧١٤,٥١	١٢٩٨٠,٢٥
	٪١٠,٩٨	٪٥,٤٣	٪٢,٧٣	٪٦,٥٠	٪٧,١٧	٪٩,٨٩	٪٧,٠
١٩٨٥	٥٨٥,١٠	١٢٢٢,٧٠	٣١٥,٦	٤٥٦,٠٠	٨٢٤٤,٣٠	٢٧٦٣,٥٠	١٤٠٣٩
	١١,٤	٦,١٩	٣,٣	٧,٢٨	٨,٢٠	١٠,٠٠	٪٨,٦
١٩٨٦	٥٧٤,٥	١٢٩٥,٠٠	٣٨٢,٣	٤١٤,٠٠	٨٠٣٠	٢٦٩٢	١٣٣٨٨
	٪١٢	٪٧,٣	٪٥	٪٨,٣	٪٩,١	٪١٢,٨	٪٩,٣

المصدر : د. محمد هشام خواجكيه ، مصدر سابق ، ص ٥٨ ـ ٥٩

وقد حقق قطاع الصناعة التحويلية نموا سنويا يعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم . حيث وصل خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ معدلا قدره ٢٦ ٪ وفاق بذلك معدل النمو السنوي للناتج الاجمالي المحلي .[٢٧] ونتيجة لذلك فقد ارتفعت حصة الصناعة في هذا الناتج بصورة تدريجية من ٤,٨ ٪ عام ١٩٧٥ الى ٩,٣ ٪ ١٩٨٦ كما هو مبين في (جدول ١١). ولولا حجم الزيادة النسبية في مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية لظهرت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية بشكل أكبر بكثير مما هي عليه .

وعلى الرغم من ذلك ، يجب عدم المبالغة في حجم الصناعة التحويلية اذ أنه بقدر ما تعكس نسب النمو العالية واقع التوسع الحاصل في القطاع الصناعي فانها تأتي أيضا بسبب صغر القاعدة الصناعية التي انطلق منها هذا التوسع ، ولهذا فإن أي تطور يطرأ على هذا القاعدة سوف يظهر بشكل أكبر من حجمه الحقيقي اذا ما جرى التعبير عنه بنسب مئوية . والدليل على ذلك، ومن خلال بيانات الجدول السابق، هو أن سلطنة عمان قد حققت أعلى معدل نمو بين دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الذي بقيت فيه حتى عام ١٩٨٦ تمتلك أصغر قطاع صناعي من بين هذه الدول . حيث جاء ذلك نتيجة صغر قيمة الناتج من الصناعات التحويلية فيها، الذي لم يتجاوز ٦١٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ بالمقارنة مع السعودية حيث كانت هذه القيمة قد وصلت الى ٢٠٩٣,٨ مليون دولار في نفس العام .

واجمالا، فإنه على الرغم من النمو السريع فان مساهمة الصناعة التحويلية في مكونات الناتج بقيت عند حدود متوسط مساهمتها في الدول النامية حيث لم تتجاوز ١٠ ٪ في جميع دول مجلس التعاون . وهذا يشير الى أن هذا القطاع لم يصل بعد الى المستوى الذي يمكنه من خلاله المساهمة الفعالة في توليد الناتج المحلي لاي من دول المجلس . وبالتالي فأنه لا يزال بعيدا عن أن يكون له دور مؤثر في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة التي ترتكز عليها الاستراتيجية الاقتصادية لدول مجلس التعاون .

توزيع قطاع الصناعات التحويلية على الفروع الصناعية المختلفة

من الطبيعي أن يتأثر قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس والى مدى بعيد بالمزايا التي تمتع بها هذه الدول وبالموارد الطبيعية المتوفرة فيها . وحيث أن استخراج النفط الخام والغاز

(٢٧) د. محمد هشام خواجكيه، مصدر سابق، ص. ٢٩.

الطبيعي شكل العمود الفقري الذي تستند عليه اقتصاديات بلدان المجلس ، فإن نشوء القطاع الصناعي في هذه البلدان ارتبط بصورة مباشرة وغير مباشرة بالنفط والغاز . وحيث مثلت عمليات استخراج النفط وانتاج مشتقاته صناعة بحد ذاتها بجانب الصناعات الأساسية التي اعتمدت على النفط كمدخل أساسي من مدخلات الانتاج وكذلك الصناعات التي اعتمدت أساسا على الموارد المالية بفضل العوائد النفطية . فأنه يمكن تقسيم فروع الصناعة في دول مجلس التعاون الى الاقسام الآتية :

(١) الصناعات البترولية : وتشمل تكرير النفط وتسييل الغاز والصناعات البتروكيماوية بما في ذلك صناعة الأسمدة ويعتبر هذا الفرع من أهم الفروع الصناعية في دول المجلس .

(٢) الصناعات الأساسية المعتمدة بصورة غير مباشرة على النفط والغاز ؛ وتشمل صناعات الحديد والصلب والألمنيوم والأسمنت .

(٣) الصناعات الأخرى : وهي الصناعات الموجهة لأشباع حاجات السوق المحلي وأبرزها الصناعات الغذائية والخشبية والمنسوجات .

أولا : الصناعات البترولية :

أ ـ تكرير النفط وتسييل الغاز : وتهدف صناعات التكرير الى تحويل النفط الخام الى سلع نهائية ومنتجات بتروكيماوية . وكما تم ذكره سابقا فان صناعة تكرير النفط كانت أولى الصناعات بالمفهوم الحديث التي دخلت دول مجلس التعاون حيث أقيمت مشاريع التصفية مباشرة بعد بدء عمليات الاستخراج التي بدأت في الكويت منذ عام ١٩٤٩ . وتتوزع ١٧ منشأة لتكرير وتصفية النفط على جميع بلدان مجلس التعاون اذ لا يكاد بلد خليجي يخلو من مصاف التكرير . وتمتلك المملكة العربية السعودية وحدها ٩ مصاف بلغت طاقتها الانتاجية في عام ١٩٨٦ (١٤٢٠) الف برميل يوميا ، تأتي بعدها الكويت التي تمتلك ثلاث مصاف بطاقة انتاجية قدرها ٥٨٠ ألف برميل يوميا (أنظر جدول ١٢) . ونتيجة لارتفاع احتياجات بلدان المجلس من المنتجات المشتقة من النفط إضافة إلى تذبذب اسعار النفط الخام في السوق العالمية ، فقد أصبحت التوسعات الكبيرة والمشاريع الجديدة في مجال

التكرير مسألة أساسية ، ولهذا فقد شهدت جميع مصافي الكويت توسعات مستمرة في طاقاتها ، فعلى سبيل المثال تم زيادة انتاج مصفاة الأحمدي من ١٣٥ ألف برميل يوميا في عام ١٩٧٠ الى ٣٠٠ ألف برميل يوميا في الوقت الحاضر . وشهد انتاج المشتقات النفطية من بنزين وكيروسين وزيت وقود وأسفلت أرتفاعا مستمرا في السعودية من ٢٢١ مليون برميل عام ١٩٧٥ الى ٣٠٣ مليون برميل عام ١٩٨٠ .[٢٨]

وازداد كذلك انتاج الامارات من مشتقات النفط من حوالي ٥٠٠ ألف طن متري عام ١٩٧٧ الى حوالي ٦٠٠ ألف طن عام ١٩٨٠ . وبلغ حجم الطاقات التكريرية القائمة في جميع دول مجلس التعاون ٢٥٦٤ ألف برميل/يوم في نهاية عام ١٩٨٦ مع وجود ٥٣٥ ألف برميل/يوم من الطاقة التي هي قيد التنفيذ أو لا زالت في مرحلة التخطيط ، ومع ذلك فلم تزد نسبة المكرر من النفط الخام أكثر من ٣٥ ٪ من أجمالي انتاج النفط الخام الذي وصل الى ٨٧٦٣ ألف برميل يوميا ، كما هو موضح في الجدول الآتي :

(٢٨) التعاون الصناعي في الخليج العربي (ملامح من بعض الصناعات الاساسية في المملكة العربية السعودية) عدد ١٠ اكتوبر ١٩٨٢، ص. ٢١.

جدول رقم (١٢)

الطاقات التكريرية القائمة، والتي قيد التنفيذ والمخططة في دول الخليج العربية ١٩٨٦/١٢/٣١

الدولة	عدد المصافي القائمة	الطاقات القائمة	الطاقات قيد التنفيذ والمخططة	الإجمالي	إنتاج النفط الخام	١٠٠٠ برميل / يوم نسبة المكرر إلى الانتاج ٪
البحرين	١	٢٥٥	—	٢٥٥	٤٤	٥٧٩
الكويت	٣	٥٨٠	٨٠	٦٦٠	١٤١٦	٤٦
قطر	١	٦٣	—	٦٣	٣٣٣	١٩
السعودية	٩	١٤٢٠	٣٢٥	١٧٤٥	٥٠٤٢	٣٥
الامارات	٢	١٩٥	١٠٠	٢٩٥	١٣٧٠	٢٢
عُمان	١	٥٠	٣٠	٨٠	٥٥٨	١٥
المجموع		٢٥٦٣	٥٣٥	٣٠٩٨	٨٧٦٣	٣٥

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦ ـ الكويت

أما بالنسبة لصناعة تسييل الغاز التي بدأت منذ عام ١٩٦٠ ، فقد استحوذت على أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة بعد تزايد مساهمة الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في العالم وبعد ادراك الخسائر المترتبة على الهدر الحاصل في هذه الطاقة . لهذا جرى التوجه الى استغلال أكبر كمية من الغاز الطبيعي عن طريق تسييله . وشهدت الأعوام الستة منذ عام ١٩٧٨ زيادة ملحوظة في نسبة استخدام الغاز حيث ارتفعت من ٥١ ٪ الى ٧٦ ٪ عام ١٩٨٣ والى ٩٥ ٪ عام ١٩٨٦[٢٩] وتتوزع الطاقة الانتاجية لمصانع تسييل الغاز ، التي وصلت مجموع طاقاتها القائمة الى ٢٧,٢ مليون طن سنويا في عام ١٩٨٦ ، على جميع دول مجلس التعاون فيما عدا سلطنة عمان ، على النحو الآتي :

السعودية ١٧ مليون طن يوميا ، الامارات ٥ ملايين ، الكويت ٣,٦ مليون ، قطر ١,٤ مليون ، والبحرين ٢,٠ مليون .[٣٠]

ب ـ **الصناعات البتروكيماوية :**

البتروكيماويات هي مركبات أو عناصر يتم انتاجها من البترول أو الغاز الطبيعي ، وبذلك فان معظم المنتجات البتروكيماوية تعتبر منتجات هيدروكربونية . وتعتبر الصناعة البتروكيماوية من أكثر الصناعات ديناميكية وتأثيرا على عملية النمو الاقتصادية وحركة التجارة الدولية وذلك لما تتميز به من تعدد واتساعد للروابط الامامية والخلفية التي تربطها بالفروع والنشاطات الصناعية بوجه خاص والاقتصادية بوجه عام . ومما ضاعف في أهمية هذه الصناعات تزايد الطلب العالمي على منتجاتها التي ما انفكت تحل محل المواد التقليدية المنتجة من المصادر الزراعية والصناعية : كأنواع الغزل الاصطناعية التي تحل محل القطن والصوف ، والمطاط الاصطناعي الذي يحل محل المطاط الطبيعي ، ومواد التغليف التي تحل محل الورق والزجاج ، وعموم المواد البلاستيكية التي بدأت تغزو الصناعات الانشائية وتحل محل الحديد والخشب وذلك بسبب ما تتمتع به من مزايا كرخص الثمن والمرونة والخفة والمقاومة لعوامل التآكل ، الخ .[٣١]

---

(٢٩) د. محمد هشام خواجكيه، مصدر سابق، ص. ٢٣ .

(٣٠) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الامين العام السنوي الثالث عشر ـ ١٩٨٦، الكويت، ص. ١٢٣ .

(٣١) د. فاضل الخليلي، (نظرة في اقتصاديات الصناعة البتروكيماوية في الاقطار العربية المنتجة للنفط)، دراسات عربية عدد ١ نوفمبر ١٩٧١، ص. ٨٧ ـ ٨٨.

ومن أهم خصائص الصناعة البتروكيماوية الكثافة العالية لرأس المال الذي تتطلبه وضرورة الحجم الكبير للوحدات الانتاجية . حيث كلما كبر حجم الوحدة كلما كانت الصناعة أكثر اقتصادية وربحية ، هذا أضافة الى أن تكاليف المواد الاولية الداخلة في انتاجها تحظى بالنصيب الاكبر من اجمالي تكلفة الانتاج .

وعلى الرغم من دخول بلدان مجلس التعاون ميدان الصناعة البتروكيماوية منذ بداية الستينات عندما تم انشاء مصانع الاسمدة في الكويت والسعودية ، فإن إقامة المصانع البتروكيماوية المتكاملة بشكلها الحديث لم تبدأ حتى أواسط السبعينات . ويعود ذلك الى أن هذه الصناعة تحتاج الى تكنولوجيا متطورة وبنية أساسية جيدة والى تكاليف استثمارية باهظة ، إضافة الى توفر الغاز الطبيعي والنفثا بكلف منخفضة نسبيا في كل من الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية قبل تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ .[٣٢] لذلك لم يكن ممكنا قيام هذه الصناعة الا بعد أن توفر الرأسمال اللازم لها وبعد أن أصبح قيامها اقتصاديا . وكانت دولة قطر هي الرائدة من بين دول المجلس في مجال انشاء الصناعات البتروكيماوية . حيث تأسست فيها عام ١٩٧٤ شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة، ثم بدأت هذه الصناعات بالانتشار والتوسع لتشمل جميع دول مجلس التعاون (ما عدا سلطنة عمان) حيث تم انشاء المجمعات البتروكيماوية لانتاج سلسلة متصلة من المواد التي تتمثل بالايثلين والميثانول والايثانول والبولي أيثيلين المنخفض الكثافة والبولي أيثيلين العالي الكثافة . وفي فترة وجيزة أصبحت المملكة العربية السعودية متميزة في مجال هذه الصناعات ، حيث حققت تقدما سريعا منذ عام ١٩٧٦ بعد تأسيس الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لتتولى مهمة توجيه الصناعات الأساسية بما فيها صناعة البتروكيماويات . وقد قامت سابك بتأسيس ثماني شركات بتروكيماوية أساسية وأربع شركات للصناعات المكملة والمساندة تشترك في ملكية أغلبها بنسبة ٥٠ ٪ ، أما الباقي فتمتلكه شركات أجنبية أو مساهمون محليون .[٣٣] واستطاعت هذه الشركات مجتمعة تحقيق مستوى انتاج في عام ١٩٨٥ بلغ ١١٢٤ ألف طن من الايثيلين و ١٢٥٦ الف طن من الميثانول ،[٣٤] بالمقارنة مع الطاقة الانتاجية لهاتين المادتين والبالغة ١٦٠٦ الف طن / سنة للأيثيلين و ١٢٥٠ الف طن / سنة للميثانول ، كما هو مبين في جدول ١٣ .

(٣٢) د. محمد هشام خواجكيه، مصدر سابق، ص. ٢٤

(٣٣) التعاون الصناعي في الخليج العربي (الصناعات البتروكيماوية الاساسية بدول الخليج العربية) عدد ٢٥، يوليو ١٩٨٦.

(٣٤) نفس المصدر.

أما قطر فقد تم فيها اقامة أكبر مجمع للبتروكيماويات في دول المجلس في عام ١٩٧٤ تحت إدارة شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة التي تمتلك ٨٤ ٪ من اسهمها المؤسسة العامة القطرية للبترول، وتمتلك الباقي منها الشركة الفرنسية سي ـ دي ـ اف شيمي . وأنتج هذا المجمع في عام ١٩٨١ ما مقداره ٢١٠ الف طن من الايثيلين و ١٤٠ الف طن من البولي ايثيلين و ٤٦ الف طن من الكبريت .[٣٥] أما في الكويت فقد تم انشاء شركة صناعة الكيماويات البترولية من قبل الدولة منذ عام ١٩٦٣ ، وبدأ فيها الانتاج عام ١٩٦٦ ، وتقوم هذه الشركة التي يعمل فيها ١٧٦١ مشتغلا بانتاج الأمونيا واليوريا وحامض الكبريتيك بكميات بلغت عام ١٩٨٢ ، ٣٥٢,٦ الف طن متري ، ٦١٠,٤ الف طن ، ٤,٤ آلاف طن على التوالي . وتم في البحرين عام ١٩٧٩ انشاء شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات بمشاركة متساوية من قبل حكومة البحرين وشركة صناعة الكيماويات البترولية (الكويت) والشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) . وقد بدأ هذا المجمع انتاجه منذ ١٩٨٥ بطاقة انتاجية تبلغ ١٠٠٠ طن يوميا لانتاج الامونيا و ١٠٠٠ طن / يوم لانتاج الميثانول الا ان الانتاج الفعلي عام ١٩٨٥ تراوح بين ١٢٠ و١٥٠ الف طن لكل من المادتين والجدول التالي يبين توزيع المنتجات البتروكيماوية على موادها المختلفة وحسب بلدان المجلس المنتجة لها .

وبهذا التطور الكبير الذي شهدته السنوات الاخيرة في صناعة المواد البتروكيماوية نرى أن المنطقة قد حققت حصصا عالية نسبيا من الانتاج العالمي بلغت خلال هذه الفترة القصيرة ١٤,٥ ٪ للميثانول و ٤ ٪ للأيثيلين و ١١,٥ ٪ للأمونيا .[٣٦] ومع ذلك فقد تركزت بنية الانتاج البتروكيماوي في انتاج الايثلين والكحولات (الميثانول والإيثانول) اللتين شكلتا ٩١ ٪ من مجمل الطاقات الانتاجية للمواد الاساسية وبقي انتاج البروبلين والعطريات التي تتفرع منها منتجات وسيطة ونهائية تستخدم على نطاق واسع وكبير كمواد خام في الصناعات التحويلية لا يمثل سوى ٨,٩ ٪ من مجمل الطاقات .[٣٧] وذلك يؤثر بدون شك في تكامل هياكل الصناعة البتروكيماوية ويقلل من مزايا هذه الصناعة المهمة .

(٣٥) الاقتصادي الكويتي، (قطر: الصناعة والزراعة وتنويع مصادر الدخل)، عدد ٢٨٠، ٩٨٨، ص. ٤٢ .

(٣٦) د. عبدالله حمد المعجل، (التنمية الصناعية والتعاون الصناعي في الخليج العربي من خلال تجربة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية)، التعاون الصناعي في دول الخليج العربي، عدد ٣٣ يوليو ١٩٨٨، ص. ٩٧.

(٣٧) د. محمد هشام خواجكيه، مصدر سابق، ص. ٢٥ .

جدول رقم (١٣)

المنتجات البتروكيماوية في دول الخليج العربية. الطاقة الإنتاجية بـ ١٠٠٠طن / سنة لعام ١٩٨٥

المنتجات البتروكيماوية	البحرين	الكويت	قطر	السعودية	الإمارات	المجموع
الاوليفنيات:						
الايثلين			٢٨٠	١٦٠٦		
بروبلين			٥			
بوتاداين				١٢٤		
بيوتين (١)				٨٠		
الكحول:						
ميثانول	٣٣٠			١٢٥٠		
الايثانول				٢٨١		
ايثلين داي كلورايد				٤٥٤		
ايثلين جلايكول				٥٢٠		
ستايرين				٢٩٥		
مونوفينيل كلورايد				٣٠٠		
البلاستيك:						
بولي ايثلين منخفض الكثافة			١٤٠	٥٩٠		
بولي ايثلين مرتفع الكثافة				٩٠		
بولي فينيل كلورايد				٢٧٠		
ميلامين		١٥		٢٠		
بوليول:				٣		
اوكتاين محسن				٥٠٠		
الامونيا	٣٣٠	٩٩٠	٦٠٠	٥٠٠	٣٣٠	
اليوريا		٧٩٢	٦٦٠	٨٣٠	٦٠٠	
حامض الكبريت		١٣٢	٤٥	١٠٠		

المصدر : د. محمد هشام خواجكية: مصدر سابق، ص ٥٣.

ولما كان الغرض من انتاج هذه المجمعات هو التصدير الخارجي، لاسيما وأسواق الخليج المحلية لا تستوعب أكثر من ١٠ ـ ٢٠ ٪ من هذه المنتجات، فان المشكلة الاساسية تكمن في ايجاد الاسواق الخارجية، وتلاقي السعودية صعوبة في مسعاها للحصول على ٥ ـ ١٠ ٪ من السوق العالمي لهذه المنتجات بسبب فرض قيود الحماية على استيرادها من قبل أوروبا واليابان والولايات المتحدة[٣٨] اذ وصلت الرسوم الجمركية التي فرضتها اوروبا على دخول مادة الميثانول السعودي الى نسبة ١٣,٥ ٪ من قيمتها.[٣٩]

أما صناعة الأسمدة والتي هي جزء أساسي من الصناعات البتروكيماوية، فقد أولتها دول مجلس التعاون أهتماما كبيرا، وعلى الاخص الاسمدة النتروجينية كالأمونيا واليوريا، وذلك لتوافر موادها الاولية والطاقة الرخيصة التي يتطلبها انتاجها، وقد بلغ حجم انتاج اليوريا ٢,٩ مليون طن بينما بلغ انتاج الامونيا حوالي مليوني طن موزعة على قطر والسعودية والكويت، وبذلك تساهم دول المجلس بنسبة ٥١ ٪ و ٣٥ ٪ من اجمالي انتاج اليوريا والامونيا في المنطقة العربية. وبسبب ضعف القطاع الزراعي في دول المجلس يتم تصدير اغلب منتجات هذه الصناعة الى الخارج لتتنافس في أسواق متخمة. وقد انعكست هذه الحالة على استغلال الطاقة الانتاجية في مصانع الاسمدة لتصل الى ٥٠ ـ ٥٥ ٪ فقط عام ١٩٨٥ من الطاقة التصميمية.

والجدول التالي يبين القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية من منتجات الاسمدة النتروجنية.

(٣٨) محمود محمد داغر، مصدر سابق ص. ٦٩.

(٣٩) البترول والغاز العربي، (الصناعات البتروكيماوية في المملكة العربية السعودية: الحاضر والمستقبل)، عدد ٥، ايار ١٩٨٥.

جدول ١٤

انتاج الاسمدة النتروجينية واستهلاكها وتجارتها في دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٣

(الف طن)

الدولة	الانتاج	الاستهلاك	الصادرات الى		الواردات من	
			دول عربية	دول غير عربية	دول عربية	دول غير عربية
الامارات	٢,٣	٢,٥	—	١٨,٤٠	—	٢,٧٠
البحرين	—	٠,١٩	—	—	١٥	٠,٠٤
السعودية	٦١١,٣٠	٦٣,٤٧	٦٦,٢٠	٢٩١,٦٠	—	٢٠,٥
عمان	—	٢,٤٠	—	—	٢,٤٠	—
قطر	٣١٥,٢٠	٠,٥٤	—	٢٣٠,٦٢	—	٠,٠٨
الكويت	٢٣٥,٠٠	٠,٨٤	٠,٧٢	٢٠٠,٢٩	—	—
الاجمالي	١١٨٤,٥٠	٦٩,٩٤	١٠٦,٩٢	٨٤٠,٩١	٢,٥٥	٣٢,٢٢

المصدر : حبيب الله كريم التركستاني ، مصدر سابق ص . ٤٣ .

ثانيا: الصناعات الأساسية المعتمدة على البترول :

أ- صناعة الحديد والصلب :

هذه الصناعة من اهم الصناعات الاساسية التي بدونها لا يمكن التطرق إلى تنمية صناعية شاملة ، لما تتميز به من روابط تشابكية أمامية وخلفية مع سلسلة واسعة جدا من الصناعات اللاحقة والمكملة ، ومن استيعابها للتكنولوجيا الحديثة وتوطينها ، لهذا أصبح معدل استهلاك الفرد من منتجات الحديد والصلب من أهم المؤشرات لقياس مدى التنمية والتطور الاقتصاديين . وقد وجدت دول مجلس التعاون الخليجي أن لديها امكانية واسعة لقيام مثل هذه الصناعة وذلك لتوافر الطاقة الرخيصة وخصوصا الغاز الطبيعي المستخدم في عملية الاختزال المباشر ، مما جعل هذه الدول تتمتع بمزايا كبيرة تساعدها على قيام هذه الصناعة وأهمها كلف الانتاج المنخفضة نسبيا مما يجعل منتجاتها قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية . وتنحصر مستلزمات الانتاج لهذه الصناعة في خامات الحديد والحجر الجيري والطاقة ، ويقدر احتياطي المملكة العربية السعودية من الخامات بحوالي ٨٠٠ مليون طن علاوة على وجود كميات منها في دولة الامارات .(٤٠)

وكانت صناعة الحديد والصلب قد دخلت الخليج العربي في وقت مبكر نسبيا حيث تم انشاء مصنع درفلة الحديد في جدة عام ١٩٦٦ ، كما قامت بعض المصانع الصغيرة في دولة الامارات وفي الكويت . وتم في عام ١٩٧٤ انشاء شركة قطر للحديد والصلب بطاقة قدرها ٣٣٠ الف طن من حديد التسليح ، وقد بدأ الانتاج فيها عام ١٩٧٨ ، وبلغ عام ١٩٨٥ (٥٠٣,٧) الف طن أي بزيادة قدرها ٥٣٪ ريجري تصدير أكثر من ثلاثة ارباع الانتاج الى الخارج .(٤١)

وجرى في عام ١٩٧٨ تأسيس أكبر مجمع متكامل للحديد والصلب في المملكة العربية السعودية من قبل الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) بطاقة انتاجية تبلغ ٨٠٠ الف طن من حديد التسليح . وقد بدأ الانتاج في هذا المجمع عام ١٩٨٣ وبلغ عام ١٩٨٥ (١٠١٧) الف طن ، بالاضافة الى هذا المجمع هناك ستة مصانع أخرى تقوم جميعها بانتاج الانابيب المعدنية ، ولغرض توفير الاحتياجات اللازمة لهذه المصانع فقد تم في عام ١٩٨٠ أنشاء الشركة العربية للحديد والصلب في البحرين بطاقة تصميمية قدرها ٤ ملايين طن

سنويا . ويعاني هذا المصنع من صعوبات انتاجية وفنية وتسويقية وهو لهذا متوقف عن العمل حاليا .(٤٢)

ويتوزع على الكويت والامارات عدد من المصانع نصف متكاملة تقوم أغلبها بانتاج الأنابيب المعدنية .

ب- صناعة الالمنيوم :

لا تقل أهمية الالمنيوم عن أهمية الصناعات الاخرى المذكورة وذلك للأنتشار الواسع الذي حظيت به منتجاتها ، ومن أهم ما تتميز به هذه الصناعة اعتمادها الكبير على الطاقة الكهربائية وبأنه كلما زادت الطاقة الانتاجية كلما قلت كلفة انتاج الطن الواحد من هذه المادة .(٤٣)

ويعتبر ارتفاع تكاليف الطاقة من اهم العوامل التي اجبرت مصاهر الالمنيوم في اليابان والولايات المتحدة على التوقف ، مما فسح المجال لانتاجها في بقية الدول ومنها دول مجلس التعاون التي ازداد انتاجها من هذه المادة مع بقية بلدان أخرى بنسبة ١٦٤٪ خلال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٧ .(٤٤)

ويتميز انتاج الالمنيوم في دول المجلس بانخفاض تكلفته نتيجة لانخفاض كلفة الطاقة التي هي الميزة الاساسية لهذه الصناعة .(٤٥) وهناك مصهران رئيسيان لانتاج الالمنيوم الأولي في المنطقة حيث أقيم اول مصهر في البحرين وذلك بعد تأسيس شركة المنيوم البحرين (البا) عام ١٩٦٨ بطاقة انتاجية تبلغ ١٧٠ الف طن في السنة وقد صمم هذا المصهر

---

(٤٠) الاقتصادي الكويتي، (صناعة الحديد والصلب في الدول العربية الخليجية) عدد ٢٠٣، ١٩٨١، ص. ٥٢.

(٤١) التعاون الصناعي في الخليج العربي، (ملامح عن صناعة الحديد والصلب بدول الخليج العربية)، عدد ٢٦، اكتوبر ١٩٨٦، ص. ٧٦ - ٧٧.

(٤٢) د. محمد هشام خواجكيه، مصدر سابق، ص. ٢٦.

(٤٣) د. محمد رياض الابرش، (صناعة الالمنيوم ومشتقاته في دول الخليج العربي)، الاقتصادي الكويتي، عدد ١٨٦، ابريل ١٩٧٩.

(٤٤) الاقتصادي الكويتي، (صناعة الالمنيوم في دول الخليج العربي تتطلع إلى احتلال رقعة اكبر من السوق الدولية)، عدد ٢٧٩، ١٩٨٨ ص. ٤٥.

(٤٥) للمزيد من التفاصيل حول الفرق في تكلفة انتاج الالمنيوم بين دول المجلس والولايات المتحدة، انظر د. علي الخلف، مصدر سابق، ص. ١٠٩.

للعمل بالغاز مستعملا مادة الخام الالومنيا التي تستورد من استراليا وبدأ هذا المصهر بالانتاج في عام ١٩٧١ وبلغ انتاجه عام ١٩٨٥ (١٧٥,٨٢٥) الف طن متري .

ويصدر المصهر جزءا لا بأس به من انتاجه الى الشرق الاقصى وبخاصة اليابان التي تستأثر بحوالي ٦٠٪ من مجمل الصادرات في حين يتجه حوالي ربع الانتاج الى بلدان المنطقة المجاورة .(٤٦)

أما الثاني فهو مصهر شركة المنيوم دبي (دوبال) الذي بدأ الانتاج فيه عام ١٩٨٠ بطاقة انتاجية قدرها ١٥٠ الف طن ، ووصل الانتاج فيه عام ١٩٨٥ الى ١٥٣ الف طن . أما بالنسبة للمصانع المكملة ، فقد تم في عام ١٩٨١ افتتاح المصنع التابع لشركة الخليج لدرفلة الالمنيوم بطاقة انتاجية تبلغ ٤٠ الف طن . وتساهم في هذا المصنع كل من البحرين والكويت والسعودية والعراق بنسبة ٢٠٪ من رأسماله لكل دولة ، كما ساهمت كل من عمان وقطر بنحو ١٠٪ . وقد أقيم هذا المصنع بالقرب من مصهر البا للاستفادة من انتاجه لكتل الالمنيوم . وهناك ايضا ٧ مصانع لانتاج البثق تصل اجمالي طاقتها الانتاجية الى ٤٧ الف طن في السنة و ٦ مشاريع كابلات بطاقة ٩٤ الف طن ومشروع واحد لانتاج رذاذ الالمنيوم بطاقة قدرها ٧ الاف طن . وتتوزع هذه المشاريع على كل من البحرين والامارات والسعودية والكويت . ويجري العمل في الوقت الحاضر لاقامة ثلاث مشاريع جديدة في كل من الامارات (أم القيوين) وقطر والسعودية . وتضطلع احدى الشركات البريطانية التي ساعدت على انطلاق مشروعي البا ودوبال بمهمة تطوير المشروع الأول الذي يخطط لان تبلغ طاقته الانتاجية حوالي ٢٤٠ الف طن سنويا . أما بالنسبة لمشروع قطر لصهر الالمنيوم فقد أعلن عنه في أواخر عام ١٩٨٧ ويقدر له أن تبلغ طاقته الانتاجية ١٨٠ الف طن . وتبلغ طاقة المشروع الثالث في السعودية ٢٠٠ الف طن سنويا .(٤٧)

جـ- صناعة الاسمنت :

على الرغم من ان هذه الصناعة كانت من اولى الصناعات التي دخلت الخليج ، فإنها لم تستحوذ على الكثير من الاهمية حتى بداية السبعينات وجاءت هذه الاهمية من زيادة

(٤٦) الاقتصادي الكويتي (البحرين: الصناعة وتنويع القاعدة الانتاجية)، عدد ٢٤٧، ايار ١٩٨٥ ص. ٥٤.

(٤٧) الاقتصادي الكويتي، عدد ٢٧٩، ص ٤٦ ـ ٤٧.

الطلب على الاسمنت الناجمة عن فورة البناء والعمران التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة . فقد تضاعف حجم السوق خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ بما يقارب ثماني مرات ، اذ ارتفع من حوالي ٥,٥ مليون طن عام ١٩٧٤ الى نحو ٢٩,٧ مليون طن عام ١٩٨٣ . ومما تجدر ملاحظته ان حجم سوق المملكة العربية السعودية فقط كان يقدر عام ١٩٨٣ بما يقارب ٢٣ مليون طن .[٤٨] ونتيجة لهذه الزيادة فقد بلغ متوسط استهلاك الفرد في الخليج من الاسمنت ما يقارب ١٣٠٠ كيلوغرام خلال عام ١٩٨٥ .[٤٩] وصناعة الاسمنت هي احدى الصناعات التي تشترك في انتاجها وبنسب مختلفة جميع دول مجلس التعاون بدون استثناء ، حيث تتوافر فيها مقومات هذه الصناعة التي تتمثل في الحجر الجيري ورأس المال والطاقة ، اضافة الى ان هذه الصناعة لا تتطلب تكنولوجيا ومهارات عالية .

لذلك فقد قابل الزيادة الحادة والمفاجئة في الطلب على هذه المادة توسع ملحوظ في انتاجها في دول المجلس ، ففي عام ١٩٧٤ لم يكن اجمالي الطاقات الانتاجية القائمة يتجاوز ١,٣٦ مليون طن اسمنت سنويا تنتجها أربعة مصانع متكاملة ثلاثة منها في المملكة العربية السعودية وواحد في قطر . الا أنه وخلال اثنى عشر عاما فقط أصبح عدد المصانع المتكاملة ١٧ مصنعا بلغت طاقتها الانتاجية ١٧,٤ مليون طن اسمنت . حيث اقيم خلال سنة واحدة فقط (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ستة مصانع متكاملة في السعودية وستة في الامارات ومصنعان في سلطنة عمان . اما اذا جرت اضافة مصانع الاسمنت نصف متكاملة فسوف يصبح مجموع المصانع في نهاية عام ١٩٨٦ (٢٢) مصنعا باجمالي طاقة انتاجية تبلغ حوالي ٢٤,٢ مليون طن تتوزع على السعودية بنسبة ٤٩٪ والامارات ٣٢٪ وبقية دول المجلس ١٩٪ وقد ازدادت هذه الطاقة خلال عام ١٩٨٧ الى نحو ٢٦,٣ مليون طن .[٥٠]

---

(٤٨) د. محمد شهاب الدين عبدالجبار، **(واقع واتجاهات صناعة الاسمنت في اقليم مجلس التعاون لدول الخليج العربي** عدد ٣١، يناير ١٩٨٨، ص. ٦٤.

(٤٩) التعاون الصناعي في الخليج العربي، **(انتاج واستهلاك الاسمنت بدول الخليج العربية)**، عدد ٢٨، ابريل ١٩٨٧، ص. ٥٢.

(٥٠) انظر: د. محمد هشام خواجكيه، مصدر سابق، ص. ٢٧ ـ ٢٨، ٥٤.

ثالثًا: الصناعات الاخرى :

تدرج عادة تحت هذا العنوان سلسلة متنوعة من الصناعات المتوسطة والصغيرة التي قامت من اجل تلبية حاجات الطلب المحلي . وتقع ضمن هذه السلسلة الصناعات المتعلقة بالمواد الغذائية والمشروبات الغازية والادوية ومواد البناء وكذلك الوحدات التي تقوم بانتاج المواد البلاستيكية ومواد التنظيف ومواد التغليف إضافة الى المطابع والمكتبات ومصانع النسيج والملبوسات . الخ .

وتلاقي هذه الصناعات دعما مستمرا وحوافز متعددة الجوانب من قبل حكومات دول المجلس يتضمن توفير الاراضي بأسعار رمزية وتوفير الحماية الجمركية وتقديم القروض الصناعية بشروط ميسرة ، اضافة الى اعفاء العديد من استيرادات هذه المشروعات من الرسوم الجمركية واعطاء الأولوية من مشتريات الحكومات الخليجية للمنتجات المحلية .

وعلى الرغم من كونها بعيدة عن اشباع حاجات السوق ، فإن الصناعات المحلية تحتل مركزا هاما بين تلك الصناعات . اذ بلغ عدد المصانع العاملة في مجال الاغذية والمشروبات في دول المجلس ٦٥٨ مصنعا في عام ١٩٨٥ كما هو مبين في الجدول الآتي .

جدول رقم (١٥)

المشروعات الصناعية القائمة في دول الخليج العربي ونسبة استغلال الطاقات الانتاجية عام ١٩٨٥

اسم النشاط	السعودية			الكويت			البحرين			عمان			قطر			الامارات			المجموع		
الصناعات الغذائية والمشروبات	٣٣٩	٣٤	٧٦	٨١	٢١	٧٤	٦٦	١٢	٥٨	٦٤٠	١٣	٥٩	٤٣	١٦	٦٣	٦٥	١٧	٧٧	٦٥٨	١١٣	٦٨
صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة	٤٥	٥	٤٧	٢٤	١	٢٥	٣	—	—	٢	—	—	١	١	٣٥	٣	—	—	٧٨	٧	٣٧
صناعة الجلود ومنتجاتها	١١	١	٣١	٣	١	٩٠	٣	—	—	١	—	—	٢	١	٩٥	٢	—	—	٢٢	٣	٦٣
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث الخشبي	٧١	—	—	٨٧	٦	٣٣	٤١	—	—	٥٦	—	—	٧٦	٧	٣٥	٣٩	—	—	٣٦٦	١٣	٣٤
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٢٤	١٩	٦٥	٦٥	٥	٧٨	١٧	—	—	٢٥	—	—	١٧	٤	٥٣	٥٢	٤	٨٥	٣٠٠	٣٢	٦٦
الصناعات الكيماوية	٣٢٢	٨١	٦٩	١١٤	٣٢	٦٧	٧٨	١٥	٧٤	٤١	٨	٦٧	٢٩	١٤	٧٤	١٢٧	٢٥	١٥	٧١١	١٧٥	٦٦
صناعة المواد المعدنية غير المعدنية	٥٥٣	٣٧	٨٢	٢٢٣	١٨	٥٨	١٠٦	٨	٤٢	١٦٤	١١	٧٩	١١٦	١٧	٨٠	١٤٣	١٩	٥٣	١٣٠٥	١١٠	٦٧
الصناعات المعدنية الأساسية	٨	٥	١٠٩	٨	٦	٦٥	٨	٦	٦٥	٢	١	٨٠	٢	١	١٤٥	٩	٥	٨٢	٣٧	٢٤	٩١
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	٤٠٨	٢٥	٥٩	٢٢٥	٥	٥٨	٦٢	—	—	٧٩	٣	٥٥	٩١	١١	٥٦	١١٨	١٠	٦٠	١٠١٣	٥٤	٥٩
صناعة الماكينات غير الكهربائية	٧٦	١٩	٥٥	١٤	—	٥	٢	—	—	٢	—	—	٣	٣	٣٧	١٦	٩	٤٣	١١٦	٣١	٤٧
صناعة الماكينات الكهربائية والأجهزة ومستلزماتها	٥٠	٩	٦٣	١٦	١	٥٠	٧	—	—	٣	—	—	—	—	—	١٠	—	—	٨٦	١٠	٥٧
صناعة معدات النقل	٤٦	٢	١٥	١٣	٤	٥٩	٦	١	٣٠	٣	١	٥٠	٣	١	٥٠	١٢	٣	٧٥	٨٢	١٢	٤٥
صناعة المعدات العلمية وأجهزة القياس	٦	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨	—	—
صناعة تحويلية متنوعة	٥٤	٨	٨٠	١٠	—	—	٦	—	—	٥	—	—	٢٥	٢	٨٠	١٨	—	—	١١٨	١٠	٨٥
المجموع الكلي	٢١١٣	٢٤٥	٦٣	٨٨٣	١٠٠	٦٠	٤١٠	٤٢	٥٤	٤٤٧	٣٧	٦٥	٤٠٣	٧٨	٧٠	٦٤٦	٩٢	٦٨	٤٩٠٢	٥٩٤	٦٣

١ ـ عدد المصانع في القطاع
٢ ـ المشروعات المتاحة معلومات عنها
٣ ـ نسبة استغلال الطاقة في المشروعات المتاح عنها معلومات

وترواحت مساهمة هذه الصناعات في اجمالي الصناعة التحويلية عام ١٩٨٤ بين ٣,٨٪ في الكويت و ٧,٩٪ في قطر وكانت هذه المساهمة قد شهدت انخفاضا في نسبتها منذ بداية الثمانينات . الا أن ذلك كان بسبب زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة البترولية والبتروكيماوية أكثر مما كان انخفاضا في قيمتها المطلقة . ففي الكويت على سبيل المثال ، ارتفعت قيمة هذه الصناعات من ٤٦ مليون دولار في عام ١٩٧٥ الى ٦٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ . كما ارتفعت في قطر من ١٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ .

وتتوزع الصناعات الغذائية على نشاطات عديدة ومختلفة منها انتاج الحليب ومشتقاته وتعبئة وحفظ الفواكه والخضار والمخابز والأفران والمشروبات الخفيفة وقد بلغ عدد الشركات الصناعية العاملة في هذه المجالات المذكورة ١٨٨ شركة ، يتركز ٣٥٪ منها في السعودية ويتوزع الباقي على بقية بلدان المجلس .(٥١)

وتقع ضمن هذه الصناعات الموجهة الى السوق المحلي المنشآت المتعلقة بالمنسوجات والملابس الجاهزة والتي بلغ عددها عام ١٩٨٥ ،(١٩٧٨) منشأة . الا أن المعلومات الاحصائية المتوافرة عن هذه المنشآت تكاد تكون معدومة مثلها في ذلك مثل الصناعات المتعلقة بالجلود والأخشاب والورق الخ ، كما هو واضح من الجدول السابق . وتذكر بعض الاحصاءات وجود ٢٣ شركة في مجال انتاج المنظفات والمطهرات بدول المجلس تبلغ طاقتها الانتاجية ١٢٨ الف طن سنويا كما بلغ عدد الشركات المنتجة للصابون ثمانية وصلت طاقتها الانتاجية الى ٤٣ الف طن سنويا .(٥٢)

وبدأ الاهتمام يتجه مؤخرا الى اقامة الصناعات الدوائية حيث تأسست في الكويت عام ١٩٨١ الشركة الكويتية للصناعات الدوائية التي بدأت الانتاج التجاري عام ١٩٨٧ . حيث تنتج هذه الشركة ١١٠ أصناف من الادوية تغطي بعض حاجة السوق المحلي الكويتي ومنطقة الخليج العربي . اما الصناعات الاخرى فمن الصعب حصرها وذلك لغياب الاحصاءات الاجمالية الكافية عنها .

---

(٥١) التعاون الصناعي في الخليج العربي، (صناعة وتجارة المواد الغذائية بدول الخليج العربية) عدد ٣٣، يوليو ١٩٨٨، ص. ١١١.

(٥٢) التعاون الصناعي في الخليج العربي، (صناعة وتجارة الصابون والمنظفات بدول الخليج العربية)، عدد ٣٠ اكتوبر ١٩٨٧.

بنية القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون :

من الصعب الحكم على التطور الصناعي الذي شهدته دول مجلس التعاون من غير اعطاء صورة عن واقع تنوعه ومساهمة المتغيرات الداخلة في تكوينه ، اذ ان التنمية الصناعية ليست فقط زيادة كمية في منتجات القطاع الصناعي بل هي ايضا وبصورة أكثر أهمية ، تحقيق التوازن والتنوع في فروع هذا القطاع وفي طبيعة واستعمالات السلع المنتجة ، وصولا الى خلق الآليات الداخلية التي تمكن القطاع من النمو الذاتي المستمر . وهذا يأتي فقط عندما تكون هنالك علاقات ديناميكية تربط فروع النشاط الصناعي بعضها ببعض بحيث يكون الواحد منها مؤثرا ومتأثرا ببقية الفروع .

وفي واقع بلدان دول مجلس التعاون ، حيث الهدف الاساسي من الصناعة هو توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ، تبرز مسألة تحقيق التوازن بين المتغيرات بصورة أكثر أهمية من بقية التجارب إذ أن قيام قطاع صناعي يعتمد هو الاخر والى مدى بعيد على الموارد النفطية ويخضع لها ويفتقد مقومات الحركة والتوسع الذاتيين سوف لن يحقق ذلك الهدف ، بل والاكثر من ذلك سوف يفاقم مشكلة اختلال التوازن الاقتصادي .

ويمكن دراسة البنية الصناعية من عدة معايير تتعلق بما يأتي :

١ ـ مساهمة الفروع الصناعية المختلفة في الناتج الصناعي .

٢ ـ هيكل المنتجات الصناعية حسب طبيعة استعمالاتها الاقتصادية .

٣ ـ توزيع الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص .

٤ ـ تشغيل العمالة ونسبتها الى اجمالي القوى العاملة .

١ ـ مساهمة الفروع الصناعية :

يعتبر هذا المعيار من اهم معايير دراسة البنية الصناعية ، فمن خلاله يمكن معرفة طبيعة وتوجهات القطاع الصناعي وتكامله وتشابك فروعه ونشاطته وبالتالي درجة تطوره ودوره في الاقتصاد بصورة عامة .

ويتأثر هذا المعيار بعوامل اقتصادية وفنية وطبيعية عديدة من بينها التقدم التكنولوجي ومستوى تنظيم الانتاج بما في ذلك تخصص وتركز الانتاج الصناعي والقدرة على الاستثمار

والكفاءة في استخدام رؤوس الاموال المتاحة ، وتوفير الايدي العاملة والموارد الطبيعية .[٥٣]

ان نظرة بسيطة على قطاع الصناعة التحويلية في بلدان المجلس من زاوية توزيعه على الفروع الصناعية تكشف لنا أن التطور الصناعي الحاصل منذ السبعينات قد تركز في الصناعات المتعلقة بالقطاع النفطي بشكل مباشر ولاسيما في الصناعات التكريرية والبتروكيماوية ومشتقاتها ، ففيما عدا سلطنة عمان ، نلاحظ زيادة كبيرة في الوزن النسبي لهذه الصناعات لتشكل في أغلب بلدان المجلس ما يقارب نصف الى ثلاثة ارباع الناتج الصناعي . وبقدر ما يعني ذلك من استفادة من الموارد المتاحة وعلى الاخص النفط بدلا من تصديره بشكله الخام فانه يعني أيضا اختلال القاعدة الصناعية وتركزها في مجال واحد .

أما الفروع الاخرى ، فيمكن (من خلال جدول ١٥) ملاحظة اختلاف مساهمتها من بلد الى اخر بالاضافة الى اختلاف تطور هذه المساهمة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ الا أنه يجب التنبيه الى حقيقة ان التطور المفاجيء في مساهمة بعض الفروع في كل بلد يمكن عزوه الى صغر القاعدة الصناعية بصورة عامة . لذلك فأي تطور يطرأ على مساهمة فرع من فروع هذه القاعدة فانه ينعكس بشكل مباشر على بقية الفروع ، فمثلا انخفضت مساهمة فرع الصناعات الغذائية والمشروبات في المملكة العربية السعودية من ٢٨,٩٪ في عام ١٩٧٢ الى ٤٪ في عام ١٩٨٣ . وهذا لا يعكس في الحقيقة انخفاضا في رقعة هذه الصناعات بقدر ما يعكس ارتفاعا في مساهمة الصناعات النفطية من ١٥,٤٪ الى ٧٢,٢٪ خلال نفس الفترة .

ومع ضرورة أخذ الاختلافات بين دول المجلس بالحسبان ، يمكننا أن نتبين أن كلا من فرعي الصناعات المعدنية الاساسية والمنتجات التعدينية غير المعدنية قد شهد بعض التطور . فالاول استفاد من موارد الطاقة الرخيصة وتمثل ـ كما سبق ذكره ـ بقيام صناعات الحديد والصلب والالمنيوم ، اما الثاني فتمثل اساسا بالصناعات الانشائية التي استجابت بصورة جيدة الى الارتفاع المفاجيء في الطلب المحلي . ومع ذلك ففيما عدا البحرين حيث

(٥٣) د. علي مجيد الحمادي، (البنية الصناعية في اقطار مجلس التعاون الخليجي) التعاون الصناعي في الخليج العربي، عدد ٣٦ ابريل ١٩٨٩، ص. ١٠.

جدول رقم (١٦)
التوزيع النسبي للقيمة المضافة للفروع الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي
للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣

الدولة	الكويت			الامارات			قطر			عمان			البحرين			السعودية		
الفرع الصناعي	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٧٢	١٩٨٠	٨٣
١ـ صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ	٦ر٨	٢ر٤	٣ر٨	١٥ر٩	٧ر٠٥	٢ر٥	—	٧ر٣	٧ر٩	—	٣ر٣	٢ر١	٣ر٤	٤ر٩	—	٢٨ر٩	—	٤
٢ـ المنسوجات والألبسة والجلود	٥ر٤	٢ر٩	٣ر٤	—	٥ر٨	٢ر٨	٤ر٣	—	١ر٤	—	٥ر٤	—	—	—	—	٨ر١	—	—
٣ـ الأخشاب والمنتجات الخشبية	٥ر٤	٣ر٨	٢ر٣	١٤ر٦	٣ر٥	٣ر٩	٤ر٢	١٣ر٧	٥ر٦	٢ر٢	٤ر٢	١٤ر١	٠ر٠٠١	١ر٧	—	٦ر٨	—	—
٤ـ الورق والطباعة	٢ر١	١ر٢	٣ر٤	١٥ر١	٢ر٤	٢ر٨	٢ر٠١	٣ر٢	٥ر٢	٢ر٣	١٠ر١	٣ر٩	٢ر٩	٢ر٨	—	٥ر٣	—	—
٥ـ المنتجات الكيماوية البترولية والأسمدة والمواد البلاستيكية	٦٤ر٤	٧٥ر٧	٧٤ر٣	٨ر٠٤	٥١ر٣	٦٧ر٩	٦٢ر٣	٥١ر٢	٥ر٢٤	٤٤ر٣	٢ر٤	١٠ر٨	٥٢ر١	٥١ر٣	٩٤ر٨	١٥ر٤	٧٢ر٢	—
٦ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	٧ر٤	٤ر٠٨	٤ر٩	١٠ر١	١٩ر٦	١٢ر٥	٧ر٢	١٣ر٩	١٤ر٣	١٧ر٧	٥٢ر٨	٦٠ر٥	٢ر١	٣ر٥	—	٢٢ر٩	٥ر٢	—
٧ـ الصناعات المعدنية الأساسية	١ر٣	٤ر٠٥	٨ر٥	١٤ر٥	٦ر٢٠	٣ر٢	٣ر٠١	٦ر٢	٩ر٤	—	—	—	٣٧ر٨	٣٤ر٥	—	٣ر٢	—	—
٨ـ صناعة المكائن والمعدات	٦ر٧	٢ر٨	١ر٩	١ر٩	٣ر٩	٢ر١	٩ر٦	٤ر٣	٣ر٩	١ر٤	٧ر٤	٨ر٣	—	—	—	٩ر١	٦ر١	—
٩ـ صناعات تحويلية أخرى	٠ر٠٠٢	٠ر٠٠٢	٠ر٠٠٢	٣ر١	١ر٤	١ر٠٥	٢ر٠١	١ر٠٩	٠ر٠٢	٣٢ر٩	١٥ر١	—	١ر٤	—	٥ر٢	—	١٦ر٥	١٦
مجموع الصناعات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : د. علي مجيد العمادي (البنية الصناعية في اقطار مجلس التعاون الخليجي)
التعاون الصناعي في الخليج العربي. عدد ٣٦، ابريل ١٩٨٩، ص ١٢ - ١٣

ترتفع فيها مساهمة الفرع الاول الى ٣٥٪ وعمان التي ترتفع فيها مساهمة الفرع الثاني الى ٦٠٪ ، فقد ظلت مساهمة هذين الفرعين في بقية بلدان المجلس عند مستوى منخفض نسبيا ، يتراوح الاول بين ٣,٢ - ٤,٩٪ والثاني بين ٤,٩ - ١٤,٣٪ .

أما الصناعات الغذائية ، فإن التوسع الحاصل فيها لم يواكب التوسع الحاصل في بقية فروع الاقتصاد بصورة عامة وفروع الصناعة بصورة خاصة اذ ظلت المساهمة دون ١٠٪ وشهدت نسبتها انخفاضا في أغلب دول المجلس حيث يعود - كما سبق بيانه - الى ارتفاع مساهمة الفروع الاخرى ، وعلى الاخص تلك المتعلقة بالصناعات البتروكيماوية . ونفس الشيء يمكن أن يقال عن فروع المنسوجات والجلود والورق والاخشاب إذ أن ركود مساهمتها النسبية عند حدود دنيا يعني ان التوسع الحاصل فيها لم يواكب التوسع الحاصل في مجمل الانتاج الصناعي ، كما يشير الى غياب الاتجاهات لاصلاح حالة اللاتوازن في مكوناته باتجاه التوسع في هذه الفروع بصورة اكثر من التوسع في اجمالي الانتاج الصناعي . وربما يعود جزء من أسباب ضعف الفروع الثلاثة الأخيرة الى ضعف القطاع الزراعي المحلي وبالتالي الاعتماد بصورة رئيسية على السوق الخارجي في الحصول على مدخلات هذه الفروع .

إن الهيكل الصناعي ، اذا نظرنا اليه من زاوية مساهمة الفروع المختلفة ، لا يزال يعكس هيمنة الفرع المرتبط بالقطاع النفطي ويعكس كذلك كون التوسع في الفروع الاخرى لا يتناسب مع توسع القطاع الصناعي ، ومع ذلك فإن الوقت لم يحن لنتوقع استجابة بقية الفروع الصناعية للتوسع الحاصل في الفرع الرئيسي خلال هذه الفترة القصيرة .

٢ - هيكل المنتجات الصناعية :

يقسم هذا المعيار السلع الصناعية الى ثلاث مجموعات هي : السلع الاستهلاكية Con-sumer Goods والسلع الوسيطة Intermediate Goods والسلع الرأسمالية Capital Goods . تتعلق المجموعة الاولى بالمنتجات التي تستخدم لغرض الاستهلاك المباشر كالمواد الغذائية أو للاستهلاك المعمر كالسيارات ، على سبيل المثال، وتكون مساهمة هذه السلع في عملية اعادة الانتاج مساهمة ضئيلة وغير مباشرة. والمجموعة الثانية هي السلع التي تستخدم كمدخلات لانتاج سلع أخرى كالصوف والاسمدة. أما المجموعة الثالثة فهي السلع الصناعية التي تستعمل كأدوات لانتاج سلع أخرى وتتمثل بالمكائن والمعدات والمعادن المصنعة ، الخ .

جدول رقم (١٧)

البنية الصناعية حسب معيار طبيعة السلع المنتجة في دول مجلس التعاون الخليجي

القيمة المضافة (بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة	الكويت			الامارات			قطر			عمان			البحرين			السعودية		
السنة / مجموعة السلع	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٧٢	١٩٧٦	١٩٨٤
السلع الاستهلاكية																		
قيمة	٧٧,٦	١٤٤,٩	٢١٦,٩	١٦,١	١٤٧,٢	٢٠٨,٣	٨,٤	٢٤,٦	٣٠,١	٥,٧	١١,٣	–	٥,٣	٩,٤	–	٩٨,٧	٣٣,١	–
نسبة٪	١١,٦	٧,٣	٧,٤	١٧,٣	١٢,٩	٧,٥	١٢,٣	٨,٣	٧,٥	٥١,٣	٢٢,٩	–	٤,٩	١,٦	–	٣٦,٩	١٧,٨	–
السلع الوسيطة																		
قيمة	٥٤٧,٨	١٤٢٢,٦	٢٨٧٦,٤	٦٤٧,٣	٩٤٧,٨	٢٥٠٢,٣	٥١,٢	٢٥٨,٩	٣٥٦,٨	٥,٢	٣٤,٣	٥٧,٥	١٠١,٧	١٨٠,٥	–	١٤٣,٦	١٣١,٢	–
نسبة٪	٨١,٧	٨٩,٨	٩٧,٨	٦٣,٥	٨٣,١	٩٠,٤	٨١,٥	٨٧,٣	٨٨,٦	٤٦,٨	٦٩,٨	–	٩٤,٩	٣٢,٤	–	٥٣,٧	٧٠,٤	–
السلع الرأسمالية																		
قيمة	٤٥	٤٥,٥	٥٧,٦	٨,٥	٤٤,٧	٥٦,٤	٦,٢	١٢,٩	١٥,٤	٠,٢	٣,٦	٥,٤	–	–	–	٢٤,٥	٢١,٨	–
نسبة ٪	٦,٧	٢,٩	١,٩	٩,١	٣,٩	٢,١	٩,٨	٤,٣	٣,٨	١,٨	٧,٣	–	–	–	–	٩,١	١١,٧	–
الاجمالي (قيمة)	٦٧٠,٤	١٥٨٣	٢٩٤٠,٣٩	٩٢,٩	١١٣٩,٧	٢٧٦٧	٦٢,٨	٢٩٦,٤	٤٠٢,٣	١١,١	٤٩,٢	٦٤,٣	١٠٧,٠٧	٥٥٦,٨	٥٨٥,١	٢٦٧,٤	١٨٦,١	٤٦٥٧,٩
الاجمالي (نسبة)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠			١٠٠	١٠٠	

المصدر: د. علي مجيد الحمادي، مصدر سابق، ص ١٦

ومن خلال دراسة نسب هذه المجموعات في اجمالي الانتاج الصناعي يمكن الاستدلال على طبيعة عملية التصنيع ان كانت متكاملة ومتشابكة . كما ان هذه الدراسة تعكس طبيعة الاقتصاد والقطاع الصناعي بصورة عامة . لقد تطرقنا الى ان اهم ما يميز الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة هو التوازن في هيكل الناتج وتساوي نسب المنتوجات الصناعية حسب طبيعتها المذكورة ، وذلك على العكس من البلدان النامية التي يطغى على انتاجها الصناعي الطابع الاستهلاكي .

والجدول التالي يمثل هيكل الانتاج الصناعي في دول المجلس .

تعكس طبيعة المنتوجات الصناعية في دول مجلس التعاون الهيمنة المطلقة للصناعات الوسيطة، بل وإنها تعزز هذه الهيمنة (فيما عدا البحرين) بشكل مطرد من سنة الى أخرى خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ حيث يعكس ذلك طبيعة التوجه الصناعي الذي تم ذكره قبل قليل إذ تساهم المنتوجات الصناعية الوسيطة والتي تتمثل بالمنتوجات البترولية والبتروكيماوية بالاضافة الى المنتجات التعدينية غير المعدنية بنسب تصل الى ٩٨٪ في الكويت و ٩٠٪ في الامارات و ٨٧٪ في قطر في عام ١٩٨٤ . وحتى في عمان التي تفتقر الى الصناعات البتروكيماوية ، نجد ان هذه المساهمة مرتفعة وصلت عام ١٩٨٠ الى ما يقارب ٧٠٪ وتعكس حالة عدم التوازن هذه بالاضافة الى ضعف الهيكل الصناعي ، توجه منتجات القطاع الصناعي نحو التصدير وذلك للضعف في مساهمة المنتوجات الاخرى .

أما السلع الاستهلاكية التي كما رأينا في الفقرة السابقة ـ تكاد تخلو من المنتجات المعمرة ، فقد شاهدت انخفاضا نسبيا في مساهمتها، وبقيت عند حدود مساهمة الصناعات الغذائية في الفروع الصناعية مما يدل على أن الصناعات الاخيرة تشكل النسبة العالية من الصناعات الاستهلاكية . اما مجموعة السلع الرأسمالية ، فتكاد نسبة مساهمتها تتساوى في جميع دول المجلس عند حدود دنيا مع ملاحظة توجه هذه النسبة الى الانخفاض خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ مثلما هو شأن السلع الاستهلاكية .

من ذلك نرى أن هيكل الإنتاج الصناعي مازال يتميز بالاختلال الذي تعاني منه صناعة البلدان النامية بصورة عامة . واذا كان الاختلال في حالة البلدان الاخيرة يكمن في هيمنة انتاج السلع الاستهلاكية الموجهة الى السوق المحلي ، فانه في بلدان المجلس ناتج

عن هيمنة السلع الوسيطة الموجهة الى التصدير مما يعكس الطبيعة الاقتصادية لهذه البلدان التي تعتمد على الموارد النفطية واستمرارية هذا الاعتماد .

٣ ـ ملكية المنشآت الصناعية :

تبرز أهمية هذا المعيار في سياق اقتصاديات دول المجلس لسببين رئيسيين : الاول ؛ ان جميع هذه الدول تتبع مبدأ الاقتصاد الحر ، حيث يجد القطاع الخاص اشكالا عديدة من الدعم لدفعه الى الولوج في النشاطات الصناعية ، والسبب الثاني : ان القطاع الصناعي في بلدان المجلس حديث الشأن وقد تم الشروع في اقامته من قبل الدولة مؤخرا بناء على نظرة مستقبلية تهدف الى تقليل الاعتماد على الموارد النفطية . من هنا فان توزيع الصناعة حسب الملكية يعكس مدى استجابة القطاع الخاص للانغمار في هذا النشاط الاقتصادي المركب وهو بالتالي يعكس قدرة هذا القطاع على اكتساب قدرة ذاتية على الحركة او كونه نتاج قرارات حكومية وخاضعا لها ، هذا مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة المشروعات الصناعية التي تمت اقامتها من ناحية عجز القطاع الخاص وعدم قدرته على تملكها وادارتها .

ان القاء نظرة على واقع الملكية الصناعية في دول المجلس تبين الاهمية الكبيرة للقطاع الحكومي وهيمنته في ملكية المشاريع الصناعية وتركز هذه الهيمنة في الصناعات الاستراتيجية . ففي دولة الامارات على سبيل المثال لم تزد نسبة مساهمة القطاع المحلي الخاص على ٣٧٪ من الناتج الصناعي وتوزعت هذه المساهمة على الصناعات الغذائية بنسبة ١٥٪ وصناعة الزجاج بنسبة ٢٩٪ وفي الصناعات المعدنية بنسبة ٣٠,٦٪ . وفي الكويت يسيطر الرأسمال الحكومي على ٦٩,٤٪ من رأس مال الصناعات المتفرعة عن البترول ، في حين ترتفع الاهمية النسبية للقطاع الخاص في الصناعات الاستهلاكية اذ بلغت ١٠٠٪ في صناعة الغزل والنسيج وحوالي ٩٢,١٪ في صناعة الورق ومنتجاته .(٥٤) ونفس الشيء يمكن ان يقال على بنية الملكية في المملكة العربية السعودية ، حيث يتولى القطاع العام مباشرة تنمية الصناعات الاساسية الثقيلة لارتباطها بمشاريع المواد الهيدروكربونية وسياستها وما تحتاج اليه من رؤوس أموال ضخمة وموارد أخرى اضافة الى

(٥٤) جميع هذه الارقام مستقاة من د. علي مجيد الحمادي، مصدر سابق، جدول رقم ٤ ص. ٢٤.

مدة الحمل Gestation Period الطويلة التي تستغرقها مشاريع الصناعة الاساسية . ومن الملاحظ انه لا تتوافر البيانات حول هذا الجانب .[٥٥] واجمالا يمكننا أن نكرر أن القطاع الصناعي مازال معتمدا على الرأسمال الحكومي ، وانه على الرغم مما حققه القطاع الخاص من نمو فانه بقى محصورا في أضعف حلقات البنيان الصناعي لدول المجلس وهي الصناعات الصغيرة الموجهة لاشباع الطلب المحلي . ولا يزال امام هذا القطاع شوط بعيد لكي يقطعه وصولا الى الاستجابة المواكبة لمبادرة الدولة في التوسع الصناعي وفي تحقيق التوازن والنمو الذاتي .

٤ ـ العمالة في القطاع الصناعي :

إن أهم ما يميز بلدان مجلس التعاون عن بقية البلدان النامية، صغر حجم السكان وبالتالي عدم كفاية القوى العاملة الوطنية فيه لمواكبة التطور الاقتصادي الحاصل منذ السبعينات . وقد حتم هذا التطور تضاعفا في عدد القوى العاملة في دول المجلس لتزداد في خلال سبع سنوات من ٣,٤ مليون عام ١٩٧٨ الى ٦,٦٠٥ عام ١٩٨٥ أو ما يعادل ٤٠٪ من عدد السكان البالغ ١٥,٧ مليون نسمة في نفس العام .

الدولة	الحجم الكلي للعمالة	العمالة الأجنبية	النسبة
الإمارات	٧٣٦	٦٧٧	٩١ر٩
البحرين	١٧٤	١٠٢	٥٩ر٠
السعودية	٤٤٢٦	٢٢٦٠	٥١ر٠
عمان	٤٣٥	٣٦٤	٨٣ر٠
قطر	١١٣	٨٨	٨٣ر٠
الكويت	٥٩٠	٤٧٠	٧٩ر٠
المجموع	٦٤٧٤	٣٩٦١	٤٦ر٠

المصدر: د. محمد هشام هواجكيه، مصدر سابق، ص ٦٣

جدول العمالة الأجنبية

(٥٥) نفس المصدر، ص. ٢٣ .

جدول (١٨)

تقديرات القوى العاملة في أقطار الخليج العربي (ألف عامل)

الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥
الإمارات	٤٩٤	٥٢٢	٥٤١	٥٤٦	٦٣٦	٧٢٦	٧٥٨
البحرين	١١٧	١٢٣	١٣٠	١٣٧	١٤٥	١٧٤	١٧٧
السعودية	٢١٤٠	٢٠٤٠	٣٠٢٦	٣٣٢٨	٣٦٦١	٤٤٢٦	٤٤٤٦
الكويت	٣٧٨	٤٤٠	٥١٣	٥٩٨	٦٩٦	٥٩٠	٦٦٧
قطر	٥٨	٦٨	٩١	٩٢	١٠٧	١١٣	١٠٩
عمان	٢٠٦	٢٤٠	٢٨٠	٣٢٦	٣٧٩	٤٣٥	٤٤٨
المجموع	٣٣٩٣	٣٤٣٤	٤٥٨١	٥٠٢٧	٥٦٢٤	٦٤٧٤	٦٦٠٥

ولم يكن ممكنا توفير هذا العدد الكبير نسبيا بدون الاعتماد الرئيسي على العمالة الاجنبية الوافدة ، التي اصبح تشغيلها بنسب كبيرة جدا في دول المجلس واحدا من اهم مظاهر الاقتصاد الخليجي .

ففيما عدا البحرين والسعودية اصبحت العمالة الاجنبية تشكل في عام ١٩٨٤ اكثر من ٧٩٪ من قوة العمل وتصل الى حوالي ٩٢٪ من قوة العمل في الامارات كما هو مبين في الجدول (١٨)، أما في البحرين والسعودية فإن نسبة العمالة الاجنبية تبقى مرتفعة بنسبة تزيد على نصف مجموع القوى العاملة .ويجري تشغيل الاغلبية الساحقة من قوة العمل في مجالات بعيدة عن القطاع الصناعي الذي لا يستحوذ على أكثر من ٨,٥٪ من مجموع العمالة في كل من الكويت والبحرين و ١١,٥٪ في قطر .[٥٦] وتصل نسبة العمالة الاجنبية من مجموع العمالة الصناعية الى نسب اكثر بكثير من معدل مساهمتها في مجموع العمالة الوطنية ، اذ تبين البيانات المتوافرة ان ٩٠٪ من العمالة في القطاع الصناعي في مجموع دول المجلس هي عمالة اجنبية ، بينما تصل هذه النسبة الى ٩٩٪ في الامارات و ٨٠٪ في قطر و ٧٠٪ في البحرين .[٥٧] ويرجع سبب ذلك الى أمور عديدة اهمها الفارق الكبير في الاجور بين

(٥٦) د. محمد هشام خواجكيه، مصدر سابق، ص. ٣١.

(٥٧) نفس المصدر.

القطاعات الاقتصادية لغير صالح القطاع الصناعي . اضافة الى ان التطور الصناعي كان قد فاق كل الامكانيات البشرية الموجودة والقليلة أصلا. وقد تضافر هذان السببان في خلق حالة من الشعور الاجتماعي تتمثل في تردد العمالة الوطنية في الولوج بالاعمال الصناعية اليدوية التي اصبحت حكرا على الوافدين فيما تتركز العمالة الوطنية في قطاع الخدمات الحكومي .

ولا يعكس توزيع العمالة الصناعية على الفروع الصناعية نفس تناسب اهمية هذه الفروع في الانتاج الصناعي . ففي الوقت الذي يسيطر فيه فرع الصناعات البترولية والكيماوية على مكونات الناتج الصناعي ، نجده لا يستوعب أكثر من ١٧٪ من مجموع العمالة الصناعية في الكويت عام ١٩٨٠ و ٢٠٪ في السعودية عام ١٩٨٣ ، وهذا ما يعكس الكثافة العالية لرأس المال في هذه الصناعات . اذ تتركز الاغلبية الساحقة في العمالة الصناعية في فروع الصناعات الاستهلاكية والمؤسسات الصغيرة حيث ان ما يعادل ٥٠٪ من حجم العمالة الصناعية في الكويت في عام ١٩٨٠ كان يتوزع على الصناعات الغذائية والنسيج والالبسة والخشب والورق التي لم تساهم بأكثر من ١٦٪ من القيمة المضافة للفروع الصناعية خلال نفس العام (أنظر جدول رقم ١٥) . اما في السعودية فقد كان نصيب هذه النشاطات من العمالة الصناعية في عام ١٩٨٣ ما يقارب ٣٨٪ .[٥٨]

فتوزيع العمالة على الفروع الصناعية مازال بعيدا عن عكس أهمية هذه الفروع . وهذا بدوره ناتج عن الاختلال في تركيبة القطاع الصناعي وفي استخدام الفروع المختلفة للتكنولوجيا . ففي الوقت الذي تتميز الفروع الصناعية الرئيسية بكثافة عالية لرأس مال ، لا تزال الفروع الاخرى تعتمد على عنصر العمل بشكل رئيسي في الانتاج .

بقي معيار أخير للبنية الصناعية وهو قياس حجم المنشآت الصناعية من ناحية تشغيلها للعمالة ، اذ تشير الاحصاءات الى ان هذا المعيار هو الاخر لا يعكس أهمية الفروع الصناعية فقد فاقت مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة التي يقل متوسط العاملين فيها عن ١٠ عمال جميع المؤسسات الاخرى في اجمالي عدد المنشآت الصناعية إذ تشارك هذه المؤسسات بنسبة ٧٤٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في كل من الكويت والامارات

(٥٨) د. علي مجيد الحمادي، مصدر سابق، ص ٢٠ ـ ٢١.

وتصل هذه النسبة الى ٨٢٪ و ٨٣٪ في كل من عمان وقطر على التوالي .[٥٩] وهذا يعكس استمرارية هيمنة الطابع الصغير للمنشآت الصناعية على النشاط الصناعي في دول مجلس التعاون .

التنسيق الصناعي بين دول المجلس

لقد تطرقنا آنفا الى ان دول مجلس التعاون الخليجي ، وبصورة منفردة ، تواجه العديد من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية لانشاء وتعزيز قطاعات الصناعة لديها ، وعليه فان التنسيق الصناعي بينها انطلاقا من اتفاقيات ومضمون انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يرنو الى اصدار السياسات والاجراءات التي تهدف الى توسيع فرص الاستثمار لديها وتطبيق مبدأ التخصص والحد من التكرار والازدواجية في الصناعات التحويلية، ورفع كفاءة الوحدات الانتاجية القائمة، والانتفاع الامثل من القطاعات والموارد ـ الموجودة في كل قطر ـ سيؤدي ، لا محالة الى ايجاد قواعد صناعية أرسخ وأثبت وأكثر مقدرة على مجابهة الصعوبات الداخلية والعواصف والتحديات الخارجية .

كما يرنو التنسيق الصناعي ايضا الى دعم التوجه نحو تكامل الاسواق القطرية في سوق اقليمية موحدة تؤمن للمشروعات الصناعية فيها ظروف المنافسة المتكافئة ، كما تؤمن لها حرية انتقال منتجاتها دون عوائق إدارية أو سياسية ودون أن تخضع لاجراءات جمركية عقيمة .

ومن هذا المنطلق ، وتحقيقا للأهداف المتوخاة من تأسيس مجلس التعاون فلقد ابرمت اتفاقيات ثنائية وجماعية واسست شركات وأنشأت وادمجت عدة مشاريع بين دول المجلس على النحو الآتي :[٦٠]

١ ـ الاتفاقيات الثنائية :

ضمن هذا الاطار ، تم عقد العديد من الاتفاقيات بين دول المجلس والتي تعطي الدولتين المتعاقدتين افضلية في المعاملة للسلع المصنعة لديها . وفيما يأتي نورد بعضا من هذه الاتفاقيات التي تناولت حرية حركة البضائع ورأس المال وارباح المشروعات المشتركة والغاء الرسوم الجمركية على حركة السلع ذات المنشأ المحلي وتشجيع اقامة المشروعات المشتركة .

---

(٥٩) نفس المصدر.

(٦٠) د. محمد هشام خواجكيه، تجربة التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون، التعاون. العدد ١٦، ديسمبر ١٩٨٩. ص. ٧٥ ـ ١٠٩.

- الاتفاقية الموقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ .
- الاتفاقية الموقعة بين قطر والمملكة العربية السعودية عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ .
- الاتفاقية الموقعة بين الكويت والبحرين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٨ .
- الاتفاقية الموقعة بين سلطنة عمان والكويت عام ١٩٧٢ .
- الاتفاقية الموقعة بين الكويت والامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٣ .
- الاتفاقية الموقعة بين الكويت والامارات العربية المتحدة وقطر عام ١٩٧٥ .
- الاتفاقية الموقعة بين سلطنة عمان وقطر عام ١٩٧٦ .
- الاتفاقية الموقعة بين البحرين والمملكة العربية السعودية عام ١٩٧٦ .

٢ - المشروعات الخليجية المشتركة :

ينطوي تحت هذا النشاط من التعاون الاقليمي اقامة منشآت صناعية على اساس المشاركة بين دولتين أو اكثر على المستويين الحكومي او الفردي بهدف انتاج المنتجات والسلع لمجابهة الطلب المحلي او للتصدير . ونتيجة لذلك ، ساهمت دول المجلس باستيطان العديد من المشروعات المشتركة حيث اشارت بيانات ١٩٨٩ المتوافرة لدى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية إلى أن مجمل هذه المشاريع قد بلغ ١٠٦ مشروع برؤوس اموال قاربت ٤٦٩٧ مليون دولار امريكي موزعة على المجلس على النحو الآتي :

- ٤٥ مشروعا (٤٢٪ من الاجمالي) مستوطنة بالمملكة العربية السعودية برأس مال قدره ٣٢١١ مليون دولار امريكي .
- تحتضن دولة الامارات العربية المتحدة ٢٧ مشروعا برأسمال ٧٢٦ مليون دولار امريكي .
- لدى سلطنة عمان ١٤ مشروعا بلغ رأسمالها ٩٤ مليون دولار امريكي .

وتشير البيانات ايضا الى ان تقسيم هذه المشاريع حسب فروع الصناعات على النحو الآتي :

- تستحوذ منتجات الكيماويات الاساسية كصناعة تحويلية على ٢٩ مشروعا برأسمال قدر بمبلغ ٣٠٨٥ مليون دولار امريكي .
- بلغ عدد مشاريع صناعة الخامات التعدينية غير المعدنية ٣٠ مشروعا برؤوس اموال تصل الى ٩٤٢ مليون دولار .
- تتضمن مشاريع صناعة المنتجات المعدنية ٢٢ مشروعا برأسمال قدر بـ ٤٠١ مليون دولار .

لابـد وان تستند الجهـود المبذولـة لتـطويـر التنسيق الصنـاعي الخليجي الى العـديـد من الإجراءات والسياسات وحسن النوايا لكي يتضمن التوصل إلى تنسيق أمثل يؤدي بـلا مراء إلى بناء قاعدة صناعية منافسـة لدى دول مجلس التعـاون الخليجي . ولقد حـدد أحد البـاحثين تلك الإجراءات والسياسات على النحو الآتي : (٦١)

١ ـ اعـداد استراتيجيـات لتنمية مختلف الفـروع الصناعيـة في المنـطقـة بحيث تتضمن تقـديـراً لاتجاهات العرض والطلب على منتجات هذه الصناعـات ، وتحليلا لاقتصـاديات انتـاجها بالدول الاعضاء ، وتحديدا واضحا للفرص المجدية لاقامة مشروعات خليجيـة مشتركـة في مجال هذه الصناعات، وكذلك الصناعات المكملة او المغـذية لهـا ، بشكل يؤدي الى تحقيق الترابط الامامي والخلفي بين فروع الصناعة الواحدة ومراحلها المختلفة .

٢ ـ تدعيم التوجه نحو التنسيق بين المشروعات الصناعية القائمة وايجاد الأطر المؤسسيـة القادرة على وضع صيغ التعاون المجدي بين المنتجين موضع التطبيق العمـلي، والتأكيـد على اهميـة زيادة انتاجية هذه المشروعات لدعم قدراتها التنافسية في السوق المحلية والخارجية عـلى حد سواء .

٣ ـ التنسيق بين السياسات الصناعية للدول الأعضاء ، وخاصة تلك المتعلقة بالحـوافز والأطـر والتشريعـات والانظمـة الصناعيـة وساسيـات نقل التكنـولوجيـا والمـواصفـات والمقـاييس ومستوى الجودة ، وذلك بهدف العمل على تطوير هذه النظم ضمن اطار التنسيق والتوحيد التدريجي لها على مستوى الدول الاعضاء ، وبمـا يمكن من التأثـير المباشر عـلى اقتصاديـات إدارة وتشغيل المشروعات الصناعية .

٤ ـ التنسيق بـين المنظمات والمؤسسـات والاجهزة المعنيـة بالتكـامل الاقتصـادي والصنـاعي في منطقة الخليج العربي ، والوطن العربي بشكل يؤدي الى تدعيم مـداخل التنسيق الصنـاعي ويزيد من فعاليتها في تحقيق الاهداف المنوطة بها .

٥ ـ ايجـاد نظام اقليمي للمعلومـات يوفـر القدر الامثـل من المعلومات عن خـطط وسيـاسـات التنمية والموارد الطبيعية والبشرية وكذلك المعلومات عن الطاقات الانتاجية القائمة والمـزمع اقامتها والواردات والصادرات واتجاهات الـطلب والعرض عـلى السلع الانتاجيـة ، وذلك

(٦١) نفس المصدر.

بالنظر للدور الكبير للمعلومات باعتبارها الاداة الفعالة للمضي قدما في تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الخليجية . ونظرا لوجود قاعدة اقليمية للمعلومات في كل من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فان المطلوب هو تدعيم هذه الاجهزة وايجاد التنسيق الفعال فيما بينها بحيث يؤدي ذلك الى ايجاد التخصص المفيد بما يخدم اهداف التنمية الصناعية الخليجية .

٦ ـ تدعيم التوجه نحو تنسيق سياسات التسويق الداخلي وتشجيع التصدير للاسواق الخارجية للمنتجات الصناعية الخليجية من خلال ايجاد الاجهزة والتشريعات اللازمة لذلك .

٧ ـ تدعيم قدرة الاجهزة القائمة والمعنية بالتنسيق الصناعي على اتخاذ القرارات وتنفيذها في مجال التعاون والتنسيق الصناعي بشكل يسمح لها بالقيام بمهامها بالكفاءة والجدية اللازمة . ان الاهمية والجدية التي تعتمدها الدول المعنية عند تنفيذ سياسات التعاون فيما بينها تقاس بالقوة التشريعية والتنفيذية التي تمنحها للهيئات المشرفة على التنسيق الصناعي وبمستوى تمثيلها في هذه الهيئات .

ولقد اصدرت ندوة تنمية المناطق الصناعية بدول الخليج العربي التي عقدت بالكويت في ديسمبر ١٩٨٩ بمناسبة احتفال الادارة العامة لمنطقة الشعيبة الصناعية بالكويت بمرور ربع قرن على انشائها ، عدة توصيات واستعرضت بعض الضوابط لدعم الصناعة في دول مجلس التعاون على النحو الآتي :(٦٢)

١ ـ وجوب التنسيق بين ادارات المناطق الصناعية بدول مجلس التعاون مع تبادل الخبرات من خلال الزيارات واللقاءات الدورية وبواسطة ضابط اتصال تتم تسميته عن كل منطقة .

٢ ـ عقد ندوات سنوية لتساهم في تطوير المناطق الصناعية على ان تقوم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية للاعداد لعقدها بشكل دوري وعلى التناوب بين الدول .

٣ ـ البحث المستمر لتنمية المناطق الصناعية ورفع كفاءة تشغيلها ومعالجة المشاكل المشتركة التي تواجه هذه المناطق وفق الظروف المناسبة مع الاخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه التنمية

---

(٦٢) جريدة السياسة الكويتية . العدد ٧٦٩٠، ١٢/٢٦ ١٩٨٩ ص ٧.

الصناعية في ايجاد القوى البشرية الخليجية القادرة على التعامل وتطويع التكنولوجيا ورفع كفاءتها ليكون لها الدور الريادي في التنمية الصناعية .

٤ ـ ان دعم المشاريع الصناعية هو أحد العناصر الرئيسية المؤثرة على بيئة الاستثمار الصناعي ويتمثل في التسهيلات والحوافز التي توفرها الدولة للصناعات الوطنية بهدف مساعدتها وحمايتها في مراحلها المختلفة من اخطار المنافسة الاجنبية للصناعات المائلة . وتتجلى أهمية هذا الدعم عندما تجابه إحدى الدول انخفاض حجم المقومات الاساسية لبناء قاعدة صناعية عريضة ومتطورة مثل عدم توافر مصادر متعددة للمواد الخام ، وصغر حجم السوق الاستهلاكي المحلي ومنافسة اسواق التصدير ، وندرة الايدي العاملة الوطنية وخاصة العاملة الفنية الماهرة من حيث الكم والنوع ، وصعوبة الحصول أو أقلمة أو اختيار التكنولوجيا الملائمة وتطويعها بما في ذلك مصادر المعرفة التكنولوجية .

٥ ـ إن من أبرز نقاط الضعف الموجودة بالنسبة للحوافز المقدمة في مرحلة ما قبل الاستثمار عدم وجود جهة حكومية او شبه حكومية يناط بها تقديم خدمات لاجراء دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية بناء على رغبة المستثمر ، وذلك في مرحلة ما قبل التقدم بطلب الترخيص أو طلب منح الفرص بالرغم من أن هذا المجال يعتبر من أهم الحوافز المساعدة في مرحلة ما قبل الاستثمار .

٦ ـ تعتبر المناطق الصناعية المجهزة والمعدة بجميع الشروط والامكانيات الضرورية لإقامة المشروعات الصناعية ، من أهم العوامل المساعدة والمشجعة على التصنيع .

٧ ـ أما التسهيلات الجمركية فتعتبر الاعفاءات الجمركية من الحوافز التي تقدمها الدولة إلى القطاع الصناعي للنهوض بتطويره وتنميته .

٨ ـ تعتبر حوافز الافضلية من السمات الهامة لتشجيع الصناعة الوطنية . فعلى سبيل المثال صدر بالكويت في يوليو ١٩٧٢ قرار من مجلس الوزراء ينص على اعطاء الاولوية عند ترسية المناقصات الحكومية على المنتجات والخدمات المحلية المطابقة للمواصفات القياسية الكويتية الخاصة بها ، وذلك عند تقديم منتجات او سلع مستوردة مماثلة بهدف حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية .

خلاصة واستنتاجات :

على الرغم من التطور الكبير الذي حققه القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون في السنوات الاخيرة محققا معدلا للنمو من أعلى معدلات النمو الصناعي في العالم ، فان هذا القطاع بقي يحمل الكثير من صفات الصناعة في بلدان العالم النامي ، التي من أهمها انخفاض مساهمته في مكونات الناتج المحلي الاجمالي والاختلال في توازن ومكونات هذا القطاع وناتجه الصناعي . وقد عكس هذا الاختلال اعتماد القطاع الصناعي بصورة أساسية على قطاع النفط سواء كان ذلك في اعتماده على المواد الخام المشتقة من الصناعات النفطية الذي تمثل في إقامة الصناعات البتروكيماوية أو في اعتماده على الموارد المالية التي يتيحها النفط الذي تمثل في حجم الاستثمار الصناعي المواكب للزيادة في هذه الموارد . كما ان معظم الصناعات البتروكيماوية ، والصناعات الثقيلة وصناعات البناء والمواد قد شيدت بدول مجلس التعاون باستخدام قنوات محددة لنقل التكنولوجيا والمتمثلة في : مشاريع تسليم المفتاح ، واتفاقيات التراخيص والمشاريع المشتركة .(٦٣) وهذا النمط من نقل التكنولوجيا يعكس ، لا مراء ، ضعف أو غياب القواعد العلمية والتكولوجية في هذه الدول القادرة على اختيار وتوطين وتشغيل التكنولوجيا المستوردة أو تطوير تكنولوجيا محلية .

إن ذلك في الحقيقة لا يقلل من شأن ما تم انجازه . الا أنه اذا كان الهدف لهذا الانجاز ان يسهم في الهدف الاساسي وهو تنويع مصادر الدخل فقد وجب تقليل هيمنة عدد محدود من الفروع الصناعية المذكورة على القطاع الصناعي لان استمرارها يعني استمرارا لتوجه الاقتصاد في انتاج سلع وسيطة مرتبطة بالسوق الخارجي وخاضعة لتقلبات هذا السوق واستمرارا لكون دول الخليج مستوردة لاغلب ما تحتاجه من السلع الصناعية . وهذا لا يمكن تحقيقه دون ادخال التكامل إلى فروع القطاع الصناعي وذلك باقامة صناعات رأسمالية واستهلاكية معتمدة على مدخلات يوفرها النشاط الصناعي الحالي وموجهة إلى اشباع حاجات السوق المحلي . وفي خضم ذلك تبرز أهمية الدراسة الواقعية والوافية لاوضاع التقسيم العالمي للصناعة ولطبيعة

---

(٦٣) Al-Mughni. Hala. Transfer of Technology to Kuwait: A Study of the Use of the Computer in the Public Institution for Social Security. M.A. Thesis. Durham University. England. 1988. p.55.

المعوقات المواجهة لكسر طوق هذا التقسيم باتجاه إنهاء احتكار البلدان المتقدمة للصناعة والتكنولوجيا . فمن خلال معرفة مؤشرات واتجاهات هذا التقسيم يمكن العمل على ايجاد السبل الناجحة لاتباع استراتيجيات عملية في شراء ونقل التكنولوجيا الخاصة بالصناعات المكملة . وهذا بدوره لا يمكن أن يتم الا على ضوء دراسة الامكانات المتاحة على صعيد دول مجلس التعاون بصورة مجتمعة ، ليس فقط لتحقيق نقل كفؤ للتكنولوجيا وانما أيضا للشروع في اقامة قطاع صناعي مشترك بين دول المجلس بدلا من التشتت والازدواج في الموارد والمنتجات .